

# صور اليمين

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية  
غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب المسلمين

﴿ كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف  
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾

## الفهرس

٢.....	افتتاحية العدد
٣.....	الأحداث الأخيرة في سورية
٧.....	أبعاد تفجير فندق الماريوت في باكستان
١١.....	الأزمة المالية الرأسمالية في ميزان الإسلام
٢١.....	ورقة عمل حول الأزمة المالية
٢٥.....	النظام الاقتصادي
٣٠.....	الحكم الشرعي في التعامل بالبورصة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يبدأ رئيس الوزراء البريطاني السبت ١/١١/٢٠٠٨ جولة في دول الخليج وسبقها جولة لنائب وزير الاحتياطي الفدرالي الأميركي، والجولتان تحملان هدفاً واحداً وهو إكمال نهب أرصدة تلك الدول التي ذاب قسم مهم منها أثناء هبوط الدولار في السنتين الماضيتين، وذاب قسم كبير جداً منها أثناء الأزمة الحالية قدره بعضهم بأنه فاق التريون دولار، وإن تضاربت الأرقام في تقدير ما ذاب من تلك الأرصدة والاستثمارات.

ولا يستطيع المسلم أن يشرح مشاعره وهو يستمع إلى تصريح المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني وهو يصرح للصحافة متحدثاً عن دول الخليج بقوله "إنها دول تمتلك احتياطات هائلة من الثروة، ويمكنها المساهمة في إعادة تمويل استقرار النظام المالي العالمي" وأضاف "من مصلحة الجميع تحقيق الاستقرار" والعجيب أن يسبق وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بالتصريح "إن دول الخليج العربية مستعدة لبذل كل الجهود اللازمة لحماية الاقتصاد الدولي من تأثير الأزمة المالية"!!!

أي خيانة لله ولرسوله وللمسلمين يرتكبها هذا الفاجر وأضرابه ممن نصبوا أنفسهم حكماً على بلاد المسلمين؟ ألا يكفي ما هدر من ثروات بلاد المسلمين وبخاصة ما أهدره زعماء الخليج ومشايخها والمتواطئون معهم من حكام بلاد المسلمين من الثروة البترولية التي لم يكن ينالهم منها أصلاً إلا الفتات، وحتى هذا الفتات لا يستثمر في بلاد المسلمين، بل يغذي دورة الاقتصاد في أميركا ودول أوروبا حتى بلغت الأرصدة حسب أقل التقديرات ٦, ٢ تريليون دولار وحسب أكثرها ١٤ تريليون دولار، وهذه الأخيرة تشمل جميع الأرصدة العربية في بنوك أوروبا وأميركا.

إن حكام الخليج يتصرفون في أموال المسلمين باعتبارها أموالاً شخصية يملكونها، وقد صدقوا ما كذبه عليهم الكفار وكذبوه على رعاياهم بأن هذه الثروة ملك لتلك العائلات، ويتصدقون بما تبقى منها على رعاياهم، وهي في الحقيقة ثروات ملك للأمة الإسلامية لا يصح أن تستأثر بها فئة حاكمة أو جزء من الأمة.

ليس حكام الخليج وحدهم هم من خانوا الله ورسوله والمؤمنين فحسب، فكل حاكم أو متنفذ لبي نداء أسياده بترك بلاد المسلمين دون التصنيع الثقيل وتركها سوقاً استهلاكية لبضائع دول الغرب الكافر وبدد أموال المسلمين في خدمتهم ومن أجل إبقاء كرسیه في الحكم فهو خائن كذلك، لا يختلف في خيانتته عن خيانة حكام الخليج. وحرى بالأمة أن تنتهز الفرصة لكنس أولئك الذين كانوا أدوات للكفر في إذلالها ونهب ثرواتها ومقدرات بلادهم. وإن كان لنا أن نستذكر مثلاً قريباً في الحرص على مصالح الأمة وتوظيف ثرواتها في سبيل نهضة شعبه ورفعته فإننا نستذكر الرئيس الروسي بوتين وقد رأينا كيف وظف ثروة بلاده من النفط والغاز لإعادة التصنيع الثقيل من صناعة الأسلحة لروسيا من جديد بعد أن خططت أميركا لجعل روسيا أقرب إلى دول الخليج في الارتكاز على مدخولات النفط والغاز الروسيين.

وللملاحظة فإن الانتاج الصناعي الإسباني يوازي فيما تدخله لإسبانيا مدخولات دول الخليج مجتمعة!!؟ فهل تعي أمتنا على مدى ما يجره علينا أولئك الذين نصبوا أنفسهم حكماً وزعماء على المسلمين من مصائب، والأهم من ذلك تنتفض للتخلص منهم لترجع بإسلامها خير أمة أخرجت للناس؟



## الأحداث الأخيرة في سورية

لم يتجاوز رد فعل النظام السوري على الغارة الأميركية في قرية السكرية بالبوكمال والمحاذية للعراق قرار توجيه الإدانة للولايات المتحدة وقرار إغلاق المركز الثقافي الأميركي والمدرسة الأميركية في دمشق وقرار تنظيم تظاهرة شعبية. ويبدو أن الغارة الأميركية حصلت بالترتيب مع نظام بشار الأسد، والدليل على ذلك أمور كثيرة منها:

١. لم تقم القوات السورية بأية مقاومة للمروحيات العسكرية الأميركية الأربع التي اخترقت الأجواء السورية حوالي الساعة الخامسة والنصف عصراً، حيث حطت إحداها في حي السكرية وقام جنود هذه المروحية بفتح النار على أهدافهم العسكرية. وفي أثناء ذلك كانت المروحيات الأخرى تحلق في المنطقة حوالي الربع ساعة، قبل أن تغادر الأجواء السورية مخلقة ثمانية قتلى وعدد كبير من الجرحى ومن دون أن تتعرض لمقاومة أو أي مناوشة عسكرية، بل من دون وجود لأي قوات سورية.

٢. ذكر المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن "العراق طلب من السلطات السورية تسليم المجموعة التي تتخذ من سورية مقراً لنشاطاتها المعادية للعراق". وأضاف بأن المنطقة التي استهدفتها الغارة "كانت مسرحاً لنشاطات تنظيمات معادية للعراق تنطلق من سورية"، وهذا يعني أن الغارة استهدفت المقاتلين الذين يتسللون إلى العراق بعلم وإذن من النظام السوري. ولهذا السبب ذكر مسؤولون عسكريون أميركيون بعد الغارة أن "سورية أصبحت أكثر تعاوناً مما سبق في التعامل مع مشكلة تسلل المقاتلين".

٣. إن هذه الغارة جاءت بمثابة نجاح لسورية في آخر اختبار قبل عودة العلاقات العلنية بين النظام السوري والولايات المتحدة في ظل إدارة أميركية جديدة. فبعد أن قامت فرنسا، وبدعم أميركي، بإنهاء عزلة سورية الدولية، تولت تركيا مسؤولية المباحثات غير المباشرة بين سورية و"إسرائيل". وبعد أن قررت سورية فتح سفارة لها في بغداد لم يبق أمامها سوى أن "تتعاون" مع أميركا في حل ما تسميه مشكلة "تسلل المقاتلين"، بما في ذلك الإغارة على القرى السورية

المحاذية للعراق .

وكانت مشكلة "تسلل المقاتلين" قد أثرت على الوضع الأمني في العراق باعتبار أن الأراضي السورية مر سهل ومعبر رئيسي لدعم المقاومة العراقية بالرجال والسلاح ، حيث كان ذلك يجري تحت سمع وبصر الحكومة السورية التي لم تستطع المجاهرة بمنع هذا الدعم إلا في حالات قليلة ، حتى أن الحكومة السورية ساهمت \_محاولة منها لإحتواء المقاومة العراقية وامتصاص غضب الشارع السوري المتعاطف بشدة مع إخوانهم في العراق\_ في تجنيد المقاتلين ، وذلك بالسكوت عن تحركات البعض مثلما فعلت مع محمود قول أغاصي في مدينة حلب أو حتى بايواء بعض قيادات المقاومة العراقية .

وخلاصة القول أن النظام السوري ونتيجة لكونه ظاهرياً ضد تحركات الولايات المتحدة و"إسرائيل" ، وبصفته داعم لحركات المقاومة جعله ذلك متردداً في اتخاذ خطوات حقيقية وفعالة في ضبط الحدود ، حتى لا يبدو في موقف المؤيد لأميركا ، أو المدعن لها ، فكان لا بد من توفير الذرائع المناسبة لتهيئة الأجواء لتبرير تصرفات النظام السوري ومنع تكرار ما حدث وعدم إعطاء الولايات المتحدة المبررات لتكراره بعد أن أوصلت رسالة لأبناء العشائر المقيمين في المناطق الحدودية مع العراق أن الأذى سيكون بليغاً عليهم ما لم تضبط الحدود . وقد أخذت سورية بالفعل في نشر قوات على الحدود مع لبنان بحجة ضبط التهريب وهي الآن تعزز من قواتها على الحدود مع العراق لضبط عبور المقاتلين إليه .

وكانت العاصمة السورية دمشق قد شهدت صباح يوم السبت ٢٧ أيلول/ سبتمبر هجوماً بواسطة سيارة مفخخة لم تشهد مثله منذ ثمانينيات القرن الماضي . وقد وقع الانفجار مقابل مركز أمني في منطقة سيدي قداد ، يطلق عليه اسم مركز الدوريات الذي يحتجز فيه "الفارون من العدالة والمخالفون للقوانين" ، وهو يقع على طريق مزدحم بالمارة وتتفرع منه طرقات باتجاه المدينة وخارجها . وقد ذكرت بعض المصادر أن التفجير استهدف هذا المركز الأمني وتم على يد تنظيم جند الشام على اعتبار أن عدة اشتباكات كانت قد وقعت في محافظات الحسكة ودمشق وريف دمشق وحماة وادلب بين قوات الأمن السوري ومجموعات من هذا التنظيم أسفرت في السابق عن مقتل بعض رجال الأمن وعدد من مسلحي التنظيم واعتقال العشرات منهم آنذاك .

أما مصادر أخرى فذكرت أن الانفجار استهدف الطائفة الشيعية باعتبار أن الانفجار وقع على مثلث طريق يؤدي إلى ضاحية السيدة زينب التي تكثرت فيها الكثافة الشيعية والإيرانية ، فهناك مقام السيدة زينب التي يقدها الشيعة ويعتبرون مقامها مزارات يؤمه مئات الآلاف في كل عام . وهنا تتجه أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة المتمركز في العراق والذي له عناصر ضمن العراقيين المتواجدين في سورية . وتشير هذه المصادر إلى أن "الهجوم الذي كان يستهدف مقرًا أمنيًا موجودًا في المنطقة التي وقع فيها الانفجار ، إنما هو رسالة موجهة إلى السلطات السورية التي تمارس ضغطاً كبيراً في الآونة الأخيرة على شبكات القاعدة في سورية خصوصاً بعد الانفتاح السوري الأخير على الغرب وفي

مقدمه فرنسا بالتزامن مع المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة إضافة إلى التجاوب السوري مع الدولة العراقية وقرار دمشق فتح سفارة لها في بغداد“

أما السلطات السورية، فقد أكد وزير الداخلية السوري، اللواء بسام عبد المجيد، أن انفجار السيارة المفخخة الذي أدى إلى مقتل ١٧ شخصاً في دمشق صباح السبت، هو ”عملية إرهابية“ دون توجيه اتهام لأحد وقتها، قائلاً في تصريح تلفزيوني يوم التفجير: ”واضح أنها عملية إرهابية استهدفت منطقة مزدحمة، والمكان المستهدف طريق عام بين مطار دمشق، وتحديدًا مفرق السيدة زينب ومنطقة القزازين، وهناك عدد كبير من القادمين والمغادرين؛ وللأسف الضحايا كلهم مدنيون“. وبعد ذلك بيومين ذكر النظام السوري أن التفجير ”عمل انتحاري“ قام به شخص له صلة بتنظيم تكفيرى مستعملاً سيارة جاءت من دولة عربية مجاورة.

إن الملاحظ في كل الاتهامات السابقة فيمن يقف وراء هذا التفجير أنها تجاهلت النقاط التالية:

- ١- أنه ليس من مصلحة المقاتلين الذين ينتهجون خط القاعدة في العراق أن يقوموا بهذا التفجير في دمشق حيث كان المسلمون على أبواب العيد؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤلب عليهم النظام في سورية ويضيق عليهم تحركاتهم ويفقدهم المدد البشري والمالي الذي يأتيهم من أهل البلد أو العراقيين المقيمين في سورية. وحتى لو كان مكان التفجير هو مكان يتواجد فيه الشيعة، فإن فكرهم يبيح قتل المسلم سنة أو شيعة ممن يتعاون مع الأميركان أو الحكومة العميلة في العراق وليس خارجه.

- ٢- أما تنظيم جند الشام أو أي ”تنظيم تكفيرى“ كما يسميه النظام فكذلك ليس من مصلحته القيام بهذا التفجير الذي ذهب ضحيته مدنيون، وبخاصة وأن العيد على الأبواب، ومثل هذا التفجير يفقدها تعاطف الرأي العام ويشوه مشروعه السياسي. وقد لقي هذا التفجير استهجاناً شعبياً كبيراً، وهذا هو عين مراد النظام، وليس من أدبيات الحركات الإسلامية التي تتبنى العمل المادي قتل المدنيين بشكل مباشر. وكون هذا التفجير قد تم بالقرب من مركز أمني فهو من باب التمويه وتوجيه الاتهام في اتجاه ما سماه النظام بالتنظيم التكفيرى.

- ٣- إن كون النظام قد وجه الاتهام إلى ”تنظيم تكفيرى“ أراد برغبة أمريكية تبرئة المعارضة السياسية للنظام والمرتبطة بأميركا وتوابعها. ولذلك استنكر المراقب العام لحركة الإخوان المسلمين في سورية علي صدر الدين البيانوني التفجير، معتبراً أنه ”اعتداء على أبرياء لا يمكن تبريره“. كما استنكره المرصد السوري لحقوق الإنسان في لندن الذي طالب الحكومة السورية بـ”الانفتاح على كل القوى الديمقراطية في سورية من أجل الوقوف في وجه أي مخطط إجرامي يستهدف البلاد، بتقديم الجناة إلى محاكمة علنية أمام الشعب السوري“.

إن توقيت التفجير والمستفيد منه وسياق الأحداث في سورية والمنطقة ليدل دلالة راجحة على أن هذا التفجير الإجرامي الذي طال أناساً من عامة المسلمين وهم يستعدون للاحتفال بعيد الفطر المبارك

قد جرى بالتواطؤ مع القيادة السورية . لقد جاء هذا التفجير في نفس الشهر الذي أنهت فيه فرنسا عزلة سورية رسمياً ودولياً وبمباركة أميركية من خلال زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى دمشق وانعقاد القمة الرباعية في ٥ / ٩ / ٢٠٠٨ بمشاركة أمير قطر ورئيس الوزراء التركي .

ولذلك جاء هذا التفجير لتلميع صورة النظام السوري "إسرائيلياً" ودولياً وإظهار أنه لم يعد راعياً "للإرهاب" بل ضحية له وبخاصة بعد تعاونه مع أميركا في ملف لبنان واغتيال عماد مغنية وملف المفاوضات مع "إسرائيل" وقراره فتح سفارة له في بغداد . ولذا فليس غريباً أن تكون ردود الفعل الدولية والإقليمية منددة بالتفجير سواء من جانب مجلس الأمن أو الاتحاد الأوروبي الذئبن نددا بشدة بالغة بالهجوم وقدمتا تعازيهما لعائلات الضحايا وللحكومة والشعب في سورية . وقد جاء نفس التنديد من أمانات منظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية .

لقد جاء هذا التفجير بمثابة شهادة حسن سيرة وسلوك للنظام السوري بعد انتخاب تسيبي ليفني في رئاسة حزب كاديفا واستعدادها لتشكيل حكومة جديدة سوف يكون من أولى مهامها العودة إلى الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة بين سورية و"إسرائيل" . ولذلك ليس غريباً أن يصرح يتسحاق هرتسوغ وزير الرفاه الاجتماعي في الحكومة "الإسرائيلية" أن "إسرائيل" ليست لها علاقة بعملية التفجير في دمشق ، مضيفاً بأنها ليست بحاجة لمثل هذه العمليات في الوقت الذي تفاوض فيه سورية .

ولتأكيد شهادة براء الذمة للنظام السوري وحسن سلوكه إقليمياً ودولياً والتي سوف تساعده على الاستمرار في المفاوضات مع "إسرائيل" بعد تشكيل الحكومة الجديدة ، كما سوف تفتح له هذه الشهادة باباً للحوار ثم التطبيع مع الإدارة الأميركية القادمة والتي في الغالب أنها ستكون ديمقراطية ، يكفي التأمل في درجة ونوعية الإدانة لهذا التفجير من طرف فرنسا وأميركا .

فقد جاء في بيان صادر عن الرئاسة الفرنسية أن "رئيس الجمهورية يدين بحزم الاعتداء الوحشي والأعمى الذي وقع اليوم في جنوب دمشق وأسفر عن أكثر من ١٧ ضحية مدنية" . وأضاف البيان أن "رئيس الجمهورية يتقدم إلى الرئيس بشار الأسد وعائلات الضحايا وأقاربهم والشعب السوري بكامله بأحر التعازي" . وأوضح أن "رئيس البلاد يؤكد لسورية تضامن فرنسا الكامل في مكافحتها الإرهاب . ويذكر بالتزامه الحازم من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط" . أما المتحدث باسم الخارجية الأميركية جوردون دوجيد فقال للصحافيين في نيويورك : "ندين بشدة التفجير وكل الأعمال الإرهابية ، ونرسل تعازينا لأسر الضحايا" . وقد جاءت الإدانات بنفس النوع من قبل روسيا وبريطانيا لتؤكد على نفس المعنى الذي أريد إيصاله إقليمياً ودولياً من وراء هذا التفجير .



## أبعاد تفجير فندق الماريوت في باكستان

جاءت تفجيرات يوم السبت ٢٠/٩/٢٠٠٨ بنزل الماريوت، وهو الموجود بأكثر المناطق أمنًا في إسلام آباد في وقت مهم جداً بالنسبة لباكستان وللعلاقات الباكستانية الأميركية. لقد جاءت هذه التفجيرات في ظل ثلاثة أحداث كبيرة تمر بها باكستان:

١. جاء التفجير بعد أيام من "انتخاب" آصف زرداري رئيساً للباكستان إثر إجبار برويز مشرف على الاستقالة، وسط الترحيب الغربي الذي لقيه زرداري رغم الخلاف الداخلي في انتخابه وبخاصة من شريكه في الائتلاف نواز شريف. فقد أعرب جورج بوش عن استعداده للعمل مع زرداري قائلاً: "مستعدون للعمل مع زرداري خاصة في مجال مكافحة الإرهاب". وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جوردون جوندرو: إن "الرئيس بوش متحمس للعمل معه، ومع رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني ومع الحكومة الباكستانية حول مواضيع تهمة البلدين، ولا سيما مكافحة الإرهاب ومن أجل ضمان استقرار الاقتصاد الباكستاني وصلابته".

٢. جاء التفجير في وقت تزايدت فيه الهجمات الأميركية داخل الحدود الباكستانية في منطقة القبائل دون إذن من الجيش الباكستاني على من تدعي أنهم يقفون وراء الهجمات التي تستهدف قوات الناتو والقوات الأميركية في أفغانستان، وهو ما يشكل في حد ذاته مبرراً كافياً لمناهضة الأميركيين في باكستان نفسها. هذا بالإضافة إلى العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش الباكستاني في المناطق نفسها، كتلك التي قام بها مؤخراً في منطقة "باجور" القبلية شمال غربي البلاد المتاخمة للحدود الأفغانية والتي أسفرت عن مصرع العشرات. وقد ردت حركة تطبيق الشريعة المحمدية أو ما يعرف بحركة طالبان الباكستانية على ذلك بإعلان مسؤوليتها عن محاولة الاغتيال التي استهدفت موكب رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني يوم ٣/٩/٢٠٠٨ في مدينة روابندي على الطريق الرئيسي للمطار في العاصمة إسلام آباد.

٣. جاء التفجير في وقت أعلنت فيه الإدارة الأميركية عن القرار الرئاسي الذي اتخذه جورج بوش في شهر تموز/ يوليو الماضي والذي يخول القوات الأميركية في أفغانستان القيام بضربات عسكرية داخل باكستان دون أخذ موافقة الحكومة الباكستانية. وقد جاء إعلان هذا القرار بمناسبة إحياء أميركا

للكري السابعة لأحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ليصب الزيت على النار، إذ هدد عدد من زعماء القبائل الباكستانية بالانضمام إلى حركة طالبان إذا لم توقف الولايات المتحدة هجماتها عبر الحدود انطلافاً من أفغانستان. فقد توعد مثلاً الزعيم القبلي مالك نصر الله في ميران شاه — وهي كبرى المدن بشمال وزيرستان — الولايات المتحدة بتجهيز جيش لمهاجمة القوات الأميركية في أفغانستان إذا لم توقف غاراتها على مناطق القبائل. وهذا الأمر اضطر رئيس هيئة الأركان الباكستاني أشفاق كياني في اجتماع قادة الهيئة العسكرية في روالبندي في ١٢ أيلول/ سبتمبر الحالي أن يصرح قائلاً: ”إننا سندافع عن حدود وسيادة البلاد مهما كلف الأمر“، وذلك بعد أن لقي دعماً جماعياً من الهيئة بسبب شجبه للضربات الأميركية الأخيرة داخل باكستان.

هذا من حيث التوقيت الذي جاء فيه التفجير. أما من يقف وراءه، فرغم أن الحكومة الباكستانية وجهت الاتهام إلى طالبان باكستان المرتبطة بالقاعدة، إلا أن هذه الأخيرة لم تتبنَ عملية التفجير. فقد صرح مستشار رئيس الوزراء للشؤون الداخلية رحمان مالك في مؤتمر صحفي ”إن المسؤولين عن الاعتداءات في باكستان يتون جميعهم من المناطق القبلية. . . إن كل الخيوط تدل على المنطقة القبلية في باكستان“. وهو يشير هنا إلى المنطقة في شمال غرب باكستان المتاخمة لأفغانستان حيث يتواجد المقاتلون الإسلاميون المقربون من القاعدة وطالبان. . . إلا أن مراسل محطة العربية الفضائية في العاصمة الباكستانية قال ”أن مجموعة إسلامية مجهولة أطلقت على نفسها اسم ”فدائيو الإسلام“ أعلنت مسؤوليتها عن التفجير العنيف الذي دمر فندق ماريوت في العاصمة الباكستانية إسلام آباد. وأن الجماعة المذكورة طلبت من الحكومة الباكستانية وقف تعاونها مع الولايات المتحدة فيما يسمى محاربة الإرهاب“. وقد تبنت هذه المجموعة في تسجيل صوتي الهجوم، وقالت إنها ”استهدفت الفندق لطرده الأميركيين من باكستان ومنعهم من التدخل في الشؤون الحكومية والعسكرية والإعلامية والأمنية والدينية وغيرها“ مؤكدة أن العملية ”استهدفت ٢٥٠ عسكرياً من المارينز إضافة إلى مسؤولين أميركيين وآخرين من حلف شمال الأطلسي (ناتو)“.

إن إصرار الحكومة الباكستانية على اتهام طالبان باكستان والقاعدة المرتبطة بها رغم تبني مجموعة ”فدائيو الإسلام“ المجهولة للعملية ليدل على وجود أجندة باكستانية وأميركية من وراء هذا الاتهام. كما أن الاختراق الأمني الذي حدث في تفجير الفندق يؤكد أن هناك دوراً معيناً لبعض تيارات داخل المخابرات الباكستانية في تسهيل مرور الفاعلين بل والتخطيط لهذا الانفجار بمعية المخابرات الأميركية. إن الراجح أن أميركا وعناصرها المرتبطة بها في المخابرات الباكستانية هي من يقف وراء هذه العملية الأخيرة؛ لأنها جاءت في وقت يحقق جملة من الأهداف الإستراتيجية المهمة بالنسبة للحكومة الباكستانية وللولايات المتحدة الأميركية. ويمكن إجمال هذه الأهداف في ثلاثة:

١. دعم الحكومة الباكستانية الجديدة: جاءت هذه التفجيرات لتدعم الوضع الهش الذي يمر به رئيس حزب الشعب بالإنبابة ورئيس الدولة الجديد آصف زرداري أمام شريكه في الحكم نواز شريف خاصة



فيما يتعلق برجوع القضاة الذين عزلهم برويز مشرف إلى مناصبهم . فرداري لا يريد عودتهم خوفاً من ملاحظته هو وبعض قيادات حزبه بتهم الفساد التي تلوث سمعته وتحد من شعبيته في الشارع الباكستاني ، وبخاصة وأن خصومه يقبونه باسم ”السيد عشرة بالمائة“ ؛ بسبب اتهامه باختلاس عشرة بالمائة من صفقات الحكومة خلال رئاسة زوجته بنظير بوتو للحكومة الباكستانية . أضف إلى ذلك أن زرداري يرفض التخلي عن التعديلات الدستورية التي ألحقها برويز مشرف بالدستور وأعطت صلاحيات واسعة للرئيس .

ولذلك حاول زرداري استغلال هذه التفجيرات ليزيد من شعبيته في الشارع ومن دعمه داخل المؤسسة العسكرية ومن تقوية الائتلاف الحاكم وصرف قضايا الخلاف داخله . فعقب التفجير وجه آصف علي زرداري كلمة عبر التلفزة للشعب الباكستاني ، (وعد فيها بالقضاء على ما وصفه بسرطان الإرهاب داعياً ”القوى الديمقراطية في باكستان“ إلى التكاتف لهزيمة الإرهاب) . وأضاف ”أريد أن أقول لشعبي إنني قادر على الإحساس بألمه لقد مررت بهذا الألم ، في حزب الشعب الباكستاني دفنا الكثير من أصدقائنا وأنا شخصياً دفنت في أسرتي بينظير بوتو“ . وطلب زرداري من الباكستانيين ”تحويل هذا الألم إلى قوة“ وأضاف ”إنه نذير شؤم في بلادنا إنه سرطان سنقضي عليه . لن نخاف من هؤلاء الجبناء . لن نرضخ لهذه الأعمال الجبانة ، باكستان أمة شجاعة لا تتردد“ .

ولزيادة بعض من شعبيته ومصداقيته في الشارع صرح آصف علي زرداري أن ”باكستان لن تسمح لأصدقائها بانتهاك سيادتها“ ، وذلك بعد قليل من عملية تبادل إطلاق النيران مساء أمس (٩/٢٥) على الحدود الأفغانية الباكستانية بين قوات أميركية وأخرى باكستانية إثر إطلاق القوات الباكستانية النار على مروحيتين أميركيتين كانتا تحلقان داخل الأجواء الباكستانية .

٢- إيجاد مبررات للمؤسسة العسكرية الباكستانية : أريد لهذه التفجيرات الأخيرة أن تعيد للجيش الباكستاني شيئاً من قيمته وكرامته المفقودة بسبب تهمة الخيانة والتخاذل أمام الهجمات الجوية التي يقوم بها الجيش الأميركي في منطقة القبائل . فهذه التفجيرات سوف تعطي المؤسسة العسكرية المبررات لتزيد من حربها ضد ما تصفه ”بالإسلام الجهادي والأصولي“ في سوات أو وزيرستان من ناحية ، ولتعيد له بعضاً من ”استقلاله“ أمام أميركا ولتعطيه دفعة قوية للتخلص من عناصره المحسوبة على التيار الإسلامي في داخله من ناحية أخرى ، وبخاصة وأن هذه التفجيرات جاءت بين حدثين . فقبل هذه التفجيرات جاءت تصريحات رئيس هيئة الأركان إشفاق كياني التي شجب فيها الغارات الجوية الأميركية على منطقة القبائل دون الرجوع إلى إذن من الجيش الباكستاني . أما بعد التفجيرات فقد ذكرت بعض وكالات الأنباء في إسلام آباد عن مصادر أمنية قولها إن القوات الباكستانية أطلقت النار على مروحيتين أميركيتين اخترقتا الأجواء الباكستانية في منطقة لاواري مندي شمال إقليم وزيرستان في وقت متأخر من مساء الأحد ٢١ أيلول/ سبتمبر ، ونسبت هذه الوكالات إلى ضابطين في المخابرات الباكستانية - طلبا عدم الكشف عن هويتهم- قولهما إن بعض سكان القبائل شاركوا في الهجوم على الطائرتين الأميركييتين .

إن المؤسسة العسكرية الباكستانية تقع بين ضغطين كبيرين : ضغط الشارع الباكستاني الذي يطالبها

بالوقوف إلى جانب الأمة وعقيدها وهو الأساس الذي انفصلت عليه باكستان عن الهند وكذلك يطالبها بالتصدي للولايات المتحدة في حربها على الإسلام والمسلمين في باكستان وفي أفغانستان أيضاً. هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فهناك ضغط من الإدارة الأميركية على الجيش الباكستاني "بتنقية" الجيش من العناصر المحسوبة على الإسلام والمتعاطفة مع طالبان والقاعدة وكذلك بدمج منطقة القبائل وكل المناطق الحدودية ضمن حدود الحرب الدائرة في أفغانستان واعتبار كل هذه المناطق ساحة حرب فعلية. وهذا يعني أن القوات الأميركية ومعها قوات الناتو في أفغانستان لا يلزمها طلب الإذن من الجيش الباكستاني في قصفها الجوي أو عملياتها العسكرية الخاصة في منطقة القبائل.

٣. دعم الحزب الجمهوري الأميركي في سباقه الانتخابي نحو البيت الأبيض: فقد قوبل الهجوم على فندق الماريوت بإدانة دولية واسعة النطاق وبخاصة من قبل الولايات المتحدة الأميركية. فالناطق باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جوردون جوندرو قال إن الهجوم يذكر الجميع بما أسماه بخطر التطرف الذي واجهه العالم. وأضاف أن بوش يقدم تعازيه لعائلات الضحايا وأن واشنطن "تقف إلى جانب الحكومة الباكستانية المنتخبة بشكل ديمقراطي في مواجهة هذا التحدي". إن إدارة جورج بوش تحاول استغلال تفجير الماريوت في الأسابيع الأخيرة والحاسمة قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، لتثبت للرأي العام الأميركي وتبرر له السنوات الطويلة من حربها على ما تسميه "الإرهاب" وأنها ما زالت جادة في ملاحقة عناصر طالبان والقاعدة. ولدعم موقف الإدارة الأميركية في هذا المنحى قارنت السلطات الباكستانية بين الهجوم على فندق الماريوت في العاصمة إسلام آباد وبين هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة وتفجيرات لندن ومديرد.

إن قادة أميركا السياسيين والعسكريين وكذا قادة الناتو يكررون التصريح تلو الآخر في الفترة الأخيرة من أن تحقيق النصر على طالبان وحلفائهم في أفغانستان أمر مستحيل ما دامت هناك قواعد أمنة لهم داخل المناطق العشائرية الباكستانية والتي يتعذر الوصول إليها، إلى درجة أن وزير الدفاع الأميركي صرح قبل يومين "أن منطقة وزيرستان تمثل أكبر تهديد للأمن القومي الأميركي". ويبدو من خلال هذه التصريحات وتفجير فندق الماريوت ومن خلال قرار بوش بقصف المناطق الحدودية دون إذن من الجيش الباكستاني أن الولايات المتحدة الأميركية تخطط لتدخل عسكري مباشر في باكستان ونصب قواعد في المناطق الحدودية بحجة ملاحقة طالبان وعناصر تنظيم القاعدة في باكستان. ولعل أميركا تبدأ خطة الغزو هذه في المرحلة الأولى بدفع قوات باكستانية خاصة ذات تدريب أميركي إلى تلك المناطق الحدودية، مدعومة بمستشارين أميركيين وقوة جوية أميركية، تستطيع بعدها نشر معدات تكنولوجية ووسائل اتصال أميركية أكثر تعقيداً، تمكنها من تحقيق نقطة ارتكاز على الأرض تسهل لها الضربات الجوية والتوغل البري في المناطق الجبلية بفضل إدارة أحسن للمعلومات الاستخباراتية ووجود قواعد عسكرية لها في المنطقة.



## الأزمة المالية الرأسمالية في ميزان الإسلام

### مقدمة

دخلت اقتصاديات العديد من دول العالم إلى بداية حالة الركود الاقتصادي وكانت الأزمة المالية التي تفجرت في منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي قد أخذت آثارها تمتد وتظهر كأعراض مرض معد وفتاك . وستستمر البنوك المركزية في ضخ مئات المليارات للبنوك والمؤسسات المالية والتجارية بغية استمرار عجلة الاقتصاد القائم على الإقراض بفائدة ربوية؛ لأن توقفها عن ذلك حالياً يعني حالة الانهيار المالي لأسواق العالم .

وقبل البحث في العلاج فإنه يلزم تشخيص المرض ، وهناك فرق بين الأعراض الدالة على المرض وبين أسباب المرض وهل تعود سلسلة الأسباب إلى جذر أو أصل للمرض أم لا؟ وإذا تسلسلنا فيما حدث قبل انفجار أزمة الرهن العقاري فإننا نجد أن هناك تخطيطاً كان الهدف منه بسط السيطرة والنفوذ على دول العالم استغلالاً من أميركا لنتائج الحرب العالمية الثانية ، وأن ذلك التخطيط يركز على العقلية الاستعمارية النفعية التي أفرزها الفكر الرأسمالي في معالجته الاقتصادية وطريقته في العيش وهو أصل المرض وجذر الأزمة .

### فرض السيطرة على الاقتصاد العالمي

فالإقتصاد الأميركي الذي كان الانتاج الصناعي يمثل العمود الفقري فيه وكان يشكل أكثر من نصف إنتاج أوروبا واليابان مجتمعتين بدا لصانعي القرار في أميركا استغلالاً منهم لنتائج الحرب أن يعملوا على إحكام سيطرتهم على الاقتصاد العالمي بالتخطيط لسياسة نقدية جديدة للعالم ، وكان الهدف هو إقصاء الذهب عن مكانه باعتباره القاعدة التي تستند إليها عملات العالم وإيجاد آليات لتنفيذ سياسات نقدية منها توجيه السياسات النقدية والاقتصادية للدول عبر ضغط الحاجة للاقتراض الذي جرى إغراق دول كثيرة فيه ، وذلك من خلال أداتين كان لها الدور الرئيس في إنشائهما ورسم آلية عملهما وهما صندوق النقد والبنك الدوليين . وقد نجحت أميركا في ذلك وإن كان نجاحها في جعل الدولار سيد العملات وعملة السيولة النقدية الدولية تطلب سنوات طويلة من دعم الدولار بنسبة ٢٠٠٪ من قيمته ذهباً ثم ١٠٠٪ خلال أكثر من ربع قرن حتى انتشر بين رجال الأعمال والاقتصاديين بعامة أن الدولار كالذهب ونظراً لسهولة تداول الدولار ونقله أصبح الدولار هو عملة التجارة العالمية وأساس

احتياطيات البنوك المركزية لمعظم دول العالم ، وقبل إعلان نيكسون الشهير بفك ارتباط الدولار بالذهب سنة ١٩٧١ كان الدولار يشكل ٨٠٪ من نسبة السيولة النقدية الدولية حيث لم يعد بالإمكان التخلي عن الدولار إلا مقابل إفلاس الدول أو إيقاف عجلة التجارة الخارجية .

وبذلك يكون الاقتصاد الأمريكي قد أحكم قبضته على اقتصاديات العالم بنسبة عالية ، وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة أميركا في الانتاج الصناعي نظرا لنهضة الصناعة في أوروبا واليابان إلا أن الدولار وسيادته على عملات العالم أعطى الاقتصاد الأمريكي ميزات هائلة منها أن أميركا تستطيع أن تعدل العجز في ميزان مدفوعاتها أو الميزان التجاري بينها وبين الدول الأخرى بطباعة دولارات جديدة وإن كانت السلطات النقدية الأميركية تحافظ على حجم مدروس للكتلة الدولارية خارج أميركا بالعمل الدؤوب على جذب الفائض منها بوسائل عديدة إلى داخل أميركا لتحافظ بذلك على الثقة بالدولار .

### امتصاص الفوائض الدولارية

وكان من وسائل امتصاص الفوائض الدولارية هو ربط اقتصاديات الدول بالتصدير للسوق الأميركي بحجم يصعب على تلك الدول التخلي عنها مع مرور الوقت إلا إذا غامرت تلك الدول بإمكانية الانهيار أو التأثير الشديد على اقتصادياتها ، ويجري توجيه تلك الدول لاستثمار فوائضها النقدية من الدولارات في سندات الخزينة الأميركية مما يعيد كميات وافرة من الدولارات على شكل استثمارات في سندات الخزينة أو أسهم الشركات الأميركية والسندات الخاصة وحينما أقدمت اليابان وألمانيا وبعض الدول الأخرى سنة ١٩٧٩ على محاولة استبدال سندات الخزينة والتخلص منها نظرا لتسرب ضعف الثقة بها ولقلة نسبة الفوائد عليها قررت السلطات النقدية في أميركا للحيلولة دون ذلك مضاعفة نسبة الفائدة على سندات الخزينة مما شجع الاستثمار في سندات الخزينة بدرجة عالية حيث تحرص السلطات النقدية في أميركا على امتصاص الفوائض الدولارية لتثبيت الثقة بالدولار بشكل مستمر ودؤوب .

### انخفاض الانتاج الصناعي الأميركي وزيادة الاستهلاك

ولكن رفع سعر الفائدة على سندات الخزينة أثر سلباً على الصناعة في أميركا لأنه من الأجدى للبنك التجاري مثلاً أن يستثمر في سندات الخزينة أكثر من إقراض المصانع مما رفع أسعار الفائدة فانعكس ذلك على أثمان السلع المنتجة في أميركا وأثر على تصديرها للخارج لارتفاع أسعارها مقابل السلع المنافسة مما اضطر كثيراً من الصناعات أن ترحل خارج الأراضي الأميركية لخفض التكاليف . ومع الوقت فقد زاد حجم الاستثمارات في السندات والأسهم في وول ستريت لتتحل تدريجياً محل الاستثمار المباشر في الصناعة والقطاعات الانتاجية الأخرى ، ففي الوقت الذي دخلت رساميل تقدر

بـ ٨٨ مليار دولار سنة ١٩٩٠ للاستثمار في أسواق أميركا كان نصيب الاستثمار المباشر في الصناعة منها ٥٥٪ والاستثمار في قطاع السندات والأسهم ضعيفاً انقلبت تلك النسبة سنة ٢٠٠١ لتصبح ١٨٪ للاستثمار في القطاع الصناعي و ٥٨٪ في الأسهم والسندات رغم أن حجم الاستثمار الذي تدفق سنة ٢٠٠١ تضاعف مرات عديدة عنه سنة ١٩٩٠ ليصل إلى ٨٦٥ مليار دولار .

وبالتزامن مع انخفاض الاستثمار في القطاع الصناعي كان الاستهلاك يزيد بوتيرة متصاعدة والذي يشير إلى ذلك العجز الدائم والمتنامي بقوة في الميزان التجاري بين أميركا والدول الأخرى وقد بلغ العجز في الميزان التجاري رقماً قياسياً حتى وصل سنة ٢٠٠٧ إلى ٧٠٠ مليار دولار . وما أن دخلت الألفية الجديدة حتى بدا واضحاً أن الانتاج في أميركا لا يتناسب مع حجم الاستهلاك . وأن حجم المضاربات والمراهبات في الأسهم والسندات قد بات هائلاً ، وقد وصفها الرئيس الفرنسي السابق شيراك بأنها ”وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي“ . وأن الأرصدة الدولارية يتم اجتذاب كتل هائلة منها إلى وول ستريت للاستثمار في الأسهم والسندات ”الأصول المالية“ من خارج أميركا بخاصة مما يحافظ على مكانة الدولار كعملة عالمية .

### تحريك السوق وانفجار الأزمة

وبغية تحريك الأسواق الراكدة نسبياً نظراً لارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية مما أثر على نشاط ودورة الاقتصاد المحلي ، قام آلان غرينسبان ”وزير الخزانة الأميركي“ بخفض سعر الفائدة من ٦٪ إلى ١٪ بالتدرج ابتداءً من سنة ٢٠٠١-٢٠٠٣ مما شجع على الاندفاع نحو اقتناء العقارات والاستثمار فيها وبخاصة مع الارتفاع المتتالي لأسعار الشقق والمنازل وضعف القيود على الاقتراض الأمر الذي ضاعف أعداد المستثمرين في العقارات والطامحين لاقتناء الشقق والمنازل ، ومع ازدياد أسعار الشقق والسماح برهن الزيادة على سعر الشقة ومع رفع كثير من القيود على الاقتراض والتهاون في منح القروض البنكية دون ضمانات كافية زاد الاقتراض من أجل الاستهلاك حتى بلغ معدل القروض الشخصية لكل فرد في أميركا ٣٧٥٠٠ دولار عدا عن قروض الرهن العقاري ، ومع ازدياد العقارات المرهونة وبغية زيادة الأرباح قامت بعض تجمعات شركات الرهن العقاري بإصدار سندات بضمانات العقارات المرهونة وأمنت شركات التأمين على تلك السندات ثم تواصلت أعمال المضاربات والرهون بطرق شتى استناداً لضمانة العقارات المرهونة حتى وصلت إلى ثلاثين ضعف ثمن العقار ، ولما اتخذ وزير الخزانة غرينسبان سنة ٢٠٠٤ قراراً برفع سعر الفائدة تدريجياً أخذت أسعار الشقق بالتراجع وزاد عرض الشقق للتخلص منها واتخذ كثيرون قرارات بالتوقف عن التسديد إما لعدم القدرة أو لعدم جدوى تسديد أثمان عقارات زادت وتيرة انخفاض قيمتها ، وعليه لجأت شركات الرهن والبنوك للحجز على أعداد هائلة من الشقق منذ سنة ٢٠٠٥ وحتى سنة ٢٠٠٨ وقد وصل عرض الشقق سنة ٢٠٠٧ إلى ٢,٢ إلى ٢ مليون شقة . مما أشار بخطر نقص السيولة

لدى البنوك المقرضة لشركات الرهن العقاري ولإظهار مدى الخطورة فإن قيمة الأقساط التي لا تسدد شهرياً بلغت عشرات المليارات دولار شهرياً حتى وصلت الحالة حد الانفجار عند منتصف أيلول الماضي .

### صورة المخطط الأميركي بوضوح

وإذا ما أمعنا النظر فإننا سنخرج بتصور واضح ومفيد أن الإدارات الأميركية المختلفة كانت تخطط لريادة أميركا وسيطرتها على اقتصاديات العالم وأن إزاحة الذهب عن مكانته كانت أحد المخططات الرهيبة . وأن العمل على امتصاص الفوائض الدολارية خارج أميركا واستثمارها في الأسهم والسندات أدى إلى رفع الفوائد سنة ١٩٧٩ وأثر هذا الإجراء على الصناعة والانتاج السلعي في أميركا ، وأن الفجوة في الميزان التجاري والتي بلغت عشرات المليارات من الدولارات لصالح العديد من الدول المصدرة لأميركا كانت ضمن حسابات الإدارات الأميركية المتعاقبة ، حيث كانت تلك الفجوة تستلزم إصدار دولارات لسد العجز مع مراقبة الكتلة الدολارية وامتصاص الفائض منها على الرغم من عدم قدرة دول العالم وبخاصة إذا تصرفت بشكل فردي على رفض الدولار باعتباره عملة التجارة الخارجية ، إضافة لكونه يشكل نسبة هامة من احتياطات كثير من الدول من العملات الأجنبية ، ولا يصح إهمال الدعوة إلى العولمة ورفع القيود عن التبادل التجاري بين الدول كما ويظهر من حجم الاستثمارات الداخلة للسوق الأميركي ومصير تلك الاستثمارات الفعلي أنها كانت تغذي استهلاك المواطن الأميركي الذي كان يجري إغراؤه بنسبة الفوائد المنخفضة لزيادة استهلاكه كان يتم على حساب أوروبا واليابان التي تمتلك استثمارات ضخمة في البورصات الأميركية وكذلك على حساب دول الخليج التي تستثمر كثيراً من مدخولاتها من عوائد النفط في داخل أميركا بشكل مباشر أو عن طريق البنوك التي تحتفظ بتلك الأرصدة ، إضافة لاستثمارات دول أخرى . وعلى الرغم من أن الاستهلاك قد فاق قيمة الإنتاج الصناعي وبخاصة في العقد الأخير فإن ظهور أزمة الرهن العقاري الأخيرة كان نتيجة تخطيط مسبق لتنشيط دورة الاقتصاد المحلي الأميركي التي كانت آخذة بالتباطؤ واستعملت الفوائض الدولارية القادمة من الخارج والمربوطة بأجال متوسطة وطويلة في تغذية استهلاك المواطن الأميركي الذي استسلم لإغرائه بانخفاض الفوائد وقد اعترف ألان غرينسبان بسوء تقديره ذلك .

ومن هنا يتوقع أن يؤدي الوضع المالي المتأزم إلى تعميق حالة الركود الاقتصادي ونقص النمو ليس في الولايات المتحدة فقط بل على مستوى العالم وبخاصة في أوروبا وآسيا ، وذلك بسبب ضخامة الاقتصاد الأميركي وقيادية السوق الأميركية للأسواق المالية العالمية . ونظراً لإمكانية انخفاض الانفاق الاستهلاكي في أميركا وقلة التدفقات الاستثمارية نحو أسواقها فإنه يتوقع هبوط الدولار إلى معدلات قياسية .

## الحلول الغربية للأزمة

أما الحلول الغربية التي قدمت لهذه الأزمة فتنقسم إلى حلول سريعة وأخرى بعيدة. فالحلول السريعة للأزمة تتلخص في شراء الدولة للأصول المالية الهالكة عبر تأمين كلي أو جزئي لبعض البنوك والشركات، وفي تأمين السيولة عبر ضخ الأموال في المؤسسات المالية المعرضة للإفلاس والتي يمكن إنقاذها، وفي دمج وضم مؤسسات مالية لبعضها البعض تفاديا لانهارها الكامل، وأخيرا في خفض سعر الفائدة لتشجيع الإقراض ومن وراء ذلك إبقاء عمليتي الاستثمار والاستهلاك مستمرتين على مستوى سوق الأموال وسوق السلع والخدمات. أما الحلول البعيدة فقد طالبت هذه الخطط بوضع قوانين للإشراف والرقابة على أسواق الأموال وعلى البنوك والشركات الكبرى التي باتت متحكمة ليس فقط في رقاب الناس بل أيضا في رقاب الدول. وهنا طالب بعض رؤساء أوروبا وبعض من نواب الكونغرس الأميركي بمعاقبة رؤساء المؤسسات المالية الذين تسببوا في الأزمة ولم يتحلوا "بالمسؤولية" في عملية جني الأرباح والفوائد، كما طالبوا بوجوب وضع قيود على الرواتب والمكافآت وإلغاء نظام الحوافز المالية الكبيرة التي يتمتع بها رؤساء البنوك والمؤسسات المالية. إلا أن أهم إجراء طالب به كبار الرأسماليين وقادتها السياسيين والفكرين، رغم مناقضته لفلسفة الاقتصاد الرأسمالي كما صاغها آدم سميث في تعبيره الشهير "دعه يعمل دعه يمر"، فهو المطالبة بتدخل الدولة وتوسيع سلطتها على سوق المال والسلع والخدمات. ففي أول خطاب للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي منذ تصاعد الأزمة المالية الأميركية شدد على أن الأزمة عميقة قائلا: "إن النظام المالي العالمي كان على وشك كارثة"، و"إننا في حاجة لإعادة بناء النظام المالي والنقدي العالمي من جذوره". ومضى ساركوزي في انتقاداته للنظام الرأسمالي يقول "إن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود، ودون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة. . فكرة أن الأسواق دائما على حق هي فكرة مجنونة".

## حلول مقترحة

أما ما ينبغي أن يتم المباشرة به من قبل دول العالم كافة فهو إعادة صياغة نظام النقد الدولي بإرجاع العمل بقاعدتي الذهب والفضة ويتأتى ذلك إذا تم اتخاذ قرار دولي ملزم لدول العالم كلها ولإمكانيات وقوف أميركا تجاه هذا القرار الجماعي الضروري فإنه ينبغي السير لتحقيق العودة للقاعدة الذهبية من قبل مجموعة من الدول على الأقل، وبذلك يتم جني كل إيجابيات العودة لقاعدتي الذهب والفضة وتحاشي كل سلبياتها، ويقضاء الدولار عن مكانته الحالية كأساس للسيولة النقدية تستقر أسعار الصرف بين الدول وتنتعش التجارة الخارجية وتخرج الدول تلقائيا من حالة الركود أسرع مما هو متوقع ويتم تحاشي أن يعيش شعب برفاهية على حساب بقية الأمم والشعوب إلى غير ذلك من المزايا الكثيرة للاقتصاد الدولي. وما يجب أن يتم اتخاذ إجراء حاسم حياله هو قيام الدول بإغلاق البورصات وتأمين الشركات المساهمة بدءاً بالشركات التي تقوم على استغلال أموال هي في أصلها ملك لعامة الأمة



المعادن التي لا تنقطع ومنها البترول وذلك لأنه لا يصح لفئة أن تستغل ما هو ملكية عامة للشعب أو الأمة لتعلق حق جميع الأمة أو الشعب به . ثم تؤم الشركات التي تقوم على المصالح العامة كشركات القطارات والطيران والبريد والكهرباء . . مما ينبغي أن يكون أصلاً ملكاً للدولة ، ثم تقوم بتأميم ما تبقى من شركات مساهمة عامة تحتفظ ببعضها وتبيع بعضها لمن يقومون على العمل بها بجهودهم وأموالهم . وبذلك يتم التخلص من البورصات وينتهي التعامل بالأسهم ، وما جرت عليه كثير من الناس من ويلات جراء المتاجرة بما ينبغي أن يكون رأسمال للشركة [السهم] ومعاملته باعتباره سلة من السلع ، ويتم وقف التلاعب والاحتيايل وبناء رؤوس أموال وهمية لا تمت إلى الواقع بصلة . وللأسهم تاريخ في تدمير اقتصاديات الدول والأفراد ، فأزمة سنة ١٩٢٩ والتي أدت إلى الكساد الكبير كانت الأسهم وانخفاض قيمتها عن القيمة الاسمية هي سبب الأزمة ، وكذلك الأزمات الكثيرة الأخرى من سوق المناخ في الكويت حيث تبخرت عشرات المليارات ، ولولا المداخيل النفطية لانهار الاقتصاد الكويتي . وما حصل للنمو الآسيوية من التلاعب في أسهم الشركات وسحب الودائع كان مثالا واضحا وبخاصة مع استحضار الدور القدر الذي لعبه المياردير الأميركي جورج سوروس ومساهمته الكبيرة في حصول كل ذلك التدمير لتلك الاقتصاديات الناشئة ، ولا يغيب عن البال ما حصل منذ عهد قريب في أرض الحجاز ونجد من مآسي وخسائر هائلة جرتها انخفاضات الأسهم نتيجة المضاربات والتلاعب ، أما المصيبة الحالية التي نتجت في قسم كبير منها جرّاء المضاربات على الأسهم والسندات والرهونات فلا يفوقها مصيبة ، حيث أن ما جرى رصده رسمياً من الخسائر فاقت ٦ , ٢ تريليون دولار مع ولوج اقتصاديات العالم لبداية ركود اقتصادي عالمي بعد كل الإجراءات التي اتخذت حيث كان الاقتصاد العالمي مهدد بالانهيار الكامل ، وتقف كثير من البنوك والمؤسسات المصرفية في مختلف أنحاء العالم أمام أزمة سيولة لا حل لها إلا دعم احتياطات البنوك المركزية تحاشياً للانهيار .

ومما ينبغي أن يجري التخلص منه هو وجود بنوك غير بنك الدولة ، وعليه فإنه ينبغي للدول التي أتمت بعض البنوك أن تكمل الخطوة بتأميم البنوك بشراء أسهمها من السوق والابقاء على تسيير أعمال البنوك الحالية مع إلغاء الفائدة الربوية على الاقتراض والودائع والحسابات الجارية ثم دمج البنوك في بنك واحد وهو بنك الدولة ليتولى إقراض من يلزم إقراضه دون فوائد والاحتفاظ بأموال الناس كودائع وحسابات جارية دون فوائد .

وذلك أن عمل البنك هو بيع النقود أو تأجيرها مقابل توليد نقود ، وبذلك تتحول النقود من مخزن للقيمة ومقياس للسلع والخدمات إلى سلعة أو خدمة ، وتتوجه الأموال إلى البنوك لاستثمارها بفائدة ربوية بدل توجيهها إلى المشاريع الانتاجية وإلغاء المؤسسات المصرفية التجارية تنتهي سلسلة من أعمال توليد النقود للنقود التي كثيرا ما يدخلها الاحتيايل والتلاعب وليس ما كشفته الأزمة الحالية منا بعيد حيث وصل الحال إلى ٣٠ ضعف قيمة العقار المرهون مما يتيح الفرصة لوجود رساميل وهمية ضخمة تؤثر سلباً على اقتصاديات البلاد نتيجة للمضاربات والمراهانات لتوفر كتل نقدية بين أيدي مديري



البنوك يجري تشغيل مقدار كبير منها في البورصات حتى أطلق على تلك المضاربات والمراهنات رأسمالية الكازينو .

## توجه لحدول من الإسلام

إن الأزمة التي يعيشها النظام المالي الرأسمالي قد فتحت الباب لبعض ساسة ومفكري الغرب للبحث من جديد ليس في أساس الاقتصاد الرأسمالي فقط بل أيضا في أساس العقيدة الرأسمالية نفسها القائلة بفصل الدين عن الحياة . ففي افتتاحية مجلة "تشانينجز" ، كتب رئيس تحريرها "بوفيس فانسون" موضوعا بعنوان "البابا أو القرآن" قال في مقدمته : "إن الرأسمالية لا يمكن أن تكون أخلاقية أو ضد الأخلاق . إنها ببساطة لا تهتم بالأخلاق" . ومضى بعد ذلك قائلا : "في الواقع ، وليسمح لنا (البابا) بنيديكت السادس عشر في هذا الوقت الذي نمر فيه بأزمة مالية تكس كل إشارات النمو في طريقها ، إن القرآن بالأحرى هو الذي يجب إعادة قراءته وليس النصوص البابوية . لأنه لو احترم مصرفيونا ، المتلهفون على الربحية من أصحاب الأسهم ، قدرا ولو قليلا من الشريعة ، لما كنا في هذا الوضع . إنه لا يجب أن ننظر إلى النظام المالي الإسلامي على أنه تمرين مقايضة من القرون الوسطى ، ذلك أن دول الخليج أظهرت لنا مقدرة عقليتهم الاستثمارية على المزاج مع القرن الواحد والعشرين . ببساطة ، إن مصرفيهم لم يتعدوا على مبدأ مقدس : النقود لا يجب أن تنتج النقود الربا . إن ترجمة هذا الالتزام بسيطة : فكل إئتمان يجب أن يعكس واقعا مميزا جدا . . . وبعبارة أخرى ، إن احترام هذا المبدأ القرآني ضروري أيضا في علاقة كل واحد منا بالمال ، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو بالأشخاص" . كما دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا ، وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس "إن النظام المصرفي الإسلامي مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين ، ويمكن تطبيقه في جميع البلاد فضلا عن كونه يلبي رغبات كونية" .

إن هذا التوجه في الغرب للبحث عن حلول اقتصادية في الإسلام للأزمات التي يعيشها النظام الرأسمالي إنما دافعه هو المصلحة والرغبة في الإبقاء على النظام نفسه ، وهو دليل حي وساطع على الفشل الذي وصلت إليه الرأسمالية ليس في إدارة شؤون المال فقط بعد فشلها في إدارة شؤون الناس والعالم سياسيا بل هو دليل على بطلان العقيدة الرأسمالية التي إنبثقت منها النظام الرأسمالي خاصة في شكله السياسي والاقتصادي والنقدي . وإن إجراءات إعادة الثقة بالأسواق المالية وبالرأسمالية المالية التي يسعى إليها قادة أميركا وأوروبا هي في حقيقتها إجراءات إعادة الثقة بالنظام الرأسمالي بله بالعقيدة الرأسمالية نفسها . إن السبب الحقيقي لهذه الأزمات المتكررة التي يعيشها النظام الاقتصادي للرأسمالية يكمن في فساد الأسس التي تقوم عليها الأحكام والمعالجات الرأسمالية لمشاكل الحياة الاقتصادية . وإن فساد تلك الأسس نابع من فساد عقيدة فصل الدين عن الحياة التي قامت على أساسها الدول الرأسمالية في الغرب . وهكذا فبعد أقل من عقدين على سقوط النظرية الشيوعية بالكامل فكريا وسياسيا ، ها

هي أميركا زعيمة الرأسمالية وعملاقها الاقتصادي تتلقى ضربة شديدة هزت زعامتها للعالم اقتصاديا وسياسيا وأحدثت شرخا عميقا في مستوى الثقة بالنظام الرأسمالي لأن الأزمة هذه المرة أصابت الفرد والمجتمع الرأسماليين في الصميم . والسؤال الآن هو : هل تسيير أميركا في نفس الطريق الذي سار فيه الاتحاد السوفيتي السابق في آخر سنواته وبدأت تترنح قبل السقوط؟

رغم دفاع وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس عن مكانة أميركا الدولية سياسيا وكقوة مالية عظمى وقولها أن قدرتها على "ممارسة الدبلوماسية" لم تتأثر بأزمة البنوك والائتمان التي عصفت بالأسواق في أنحاء العالم، فإن واقع الأمر أن الأزمة التي تمر بها أميركا اليوم أزمة بنيوية لا تقتصر على بعض الشركات والبنوك، بل هي أزمة تعتبر الأخطر منذ أزمة عام ١٩٢٩ \_الكساد الكبير\_. ولذلك جاء رد فعل قادة أوروبا ومفكريها قويا في تحميل أميركا مسؤولية ما حدث وفي المطالبة بإعادة هيكلية النظام المالي والاقتصادي للرأسمالية . أما خطة الإنقاذ الاقتصادي الأميركية فإنها ستفيد البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات الميتة لكنها سوف تزيد في عجز الميزانية بمستويات عجز قياسية كما سوف تزيد في إضعاف قيمة الدولار والثقة به . فقد طلبت الخزانة الأميركية رفع سقف مديونية الولايات المتحدة ٧٠٠ مليار دولار من أجل تمويل خطة الإنقاذ ليصل الدين العام إلى ٣٥١, ١١ تريليون دولار . إن حقيقة الأزمة الحالية تكمن في حقيقة الرأسمالية نفسها، فأول مرة يجري الحديث ليس عن إصلاح الوضع ومعالجة الأزمة، بل عن الحاجة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر أمنا، كما صرح بذلك الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في خطابه يوم ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٨ وخلال اجتماعاته مع قادة دول أوروبا .

### الخلل في صلب الرأسمالية

أما جذور الأزمة الحالية التي تعصف بالدول الغربية فإنها تعود إلى صلب النظام الاقتصادي للمبدأ الرأسمالي نفسه الذي جعل علاج المشكلة الاقتصادية في زيادة الإنتاج لا في توزيع الثروة بين الناس ؛ ذلك لأنه لشخص المشكلة الاقتصادية بأنها الندرة النسبية للسلع والخدمات مقابل الحاجات فهو يرى أن السلع والخدمات محدودة وغير كافية لسد الحاجات المتجددة والمتعددة للإنسان . ولذلك جعل زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي هو علاج المشكلة الاقتصادية . ولذلك تقدر ثروة البلاد جملة ويحتسب معدل دخل الفرد بقسمة رياضية للثروة القومية على عدد السكان ، وهذا لا يعبر قطعاً عن حقيقة مدى فقر الأفراد أو غناهم . فحل مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة للحاجات في الفكر الرأسمالي هو بتوفير الثروة في البلاد وترك الثمن يقوم بدور الجهاز المنظم للاستهلاك والتوزيع . وهذا هو الأساس الثاني للاقتصاد الرأسمالي الذي ترك للأفراد يأخذون من ثروة البلاد بمقدار ما يملكون من أثمان حصلوا عليها من إنتاجهم . وبالتدقيق في واقع الثمن نجد أن النظام الرأسمالي قد قرر أنه لا يستحق الحياة الكريمة إلا من كان قادرا على المساهمة في إنتاج ثروة البلاد . وبما أن الثروة

متوفرة لكن حيازتها مقيدة بالثمن وبما أن الأجرة لم يجر ربطها بمنفعة العمل أو بمنفعة العامل ، فإن الاقتراض هو الحل لتنشيط الاستهلاك وللخروج من هذه الدائرة الجهنمية التي أوقع النظام الرأسمالي فيها نفسه . فالاقتراض هو الذي يتجاوز تدني الأجور وضعف المقدرة الشرائية أي مشكلة الثمن . ولذلك لا يستغرب أن تكون نسبة الدين في العائلات بالمقارنة مع دخلها هي ١٢٠٪ في أميركا و ١٤٠٪ في بريطانيا .

وكما أن النظام الرأسمالي قد جعل حل مشكلته الاقتصادية في زيادة الإنتاج في البلاد وليس في توزيع الثروة على الأفراد وترك مسألة تنظيم التوزيع والأخذ من الثروة لآلية الثمن ، فإنه أيضا دق مسمارا آخرًا في نعشه عندما ترك الحرية المطلقة في التملك والعمل لإنتاج هذه الثروة وحيازتها وتميئتها . وهذا الأمر أدى إلى أن صار تملك المال والسلع والانتفاع بالجهد والخدمات يتأتى بأي سبيل يصل إليه الفرد ، سواء أكان ذلك بالغش والكذب أو بالاحتكار والقمار أو بالربا والاستثمار بالتحايل على القانون وما إلى ذلك من وسائل التملك وتنمية الملكية المتسببة من كل قيد سام أو قيم رفيعة . إن الرأسمالية المالية أو ما أطلق عليه ”رأسمالية الكازينو“ هي قمة التنفيذ العملي للحرية المطلقة في حيازة الملك وتنميته ، وإن عمودها الفقري هو الاستثمار المالي الذي يعني جعل المال نفسه ينتج ربحًا عن طريق الربا والمضاربات . وهنا يقول خبراء المال أن على كل ١٠٠ دولار متداولة في الأسواق هناك دولارين فقط مرتبطين بالاقتصاد الحقيقي و ٩٨ دولار مرتبطة بالاقتصاد المالي أو ما يسمونه بالرأسمالية المالية القائمة على جني الأرباح من دون إنتاج فعلي أو استثمار حقيقي في مشروعات عينية تجارية وصناعية وزراعية . هذا هو النظام الرأسمالي الذي يتباهى به الرئيس الأميركي جورج بوش قائلًا : ”إن الرأسمالية هي أفضل وسيلة لإدارة الاقتصاد رغم الأزمة الحالية“ .

هذا هو النظام الرأسمالي وهذه هي نتائجه المأساوية على عامة الناس وخاصتهم ، وإن الحلول التي قدمها قاداته لا تزيد عن كونها عبارة عن تأميم للخسارة بعد اختصاصهم بالمنافع . ولذلك فإن هذا النظام بدل أن يعالج مشكلة الفقر للأفراد ركز الفقر في المجتمع رغم وفرة السلع والخدمات . ولم يبق من سبيل أمام الأفراد لتلبية حاجاتهم الأساسية والكمالية . في ظل تحكم الاحتكارات الرأسمالية بالأثمان . سوى الارتهان إلى فخ القروض . والسؤال الآن هو : ما هو النظام الاقتصادي البديل للنظام الرأسمالي والقادر على حل مشاكل الناس حلا جذريا والخروج بهم من هذه الأزمة المالية والاقتصادية التي أكلت ولا تزال تأكل الأخضر واليابس .

## المنقذ الوحيد

والجواب على ذلك أن المنقذ الوحيد من هذه الأزمة وغيرها من الأزمات للناس أجمعين هو النظام الاقتصادي الإسلامي . إلا أن النظام الاقتصادي في الإسلام لا يمكن الأخذ به في بلاد الغرب أو في أي بلاد في العالم مفضولا عن عقيدته الإسلامية التي انبثق منها لأن المعالجات الموجودة فيه هي أحكام

شرعية مستنبطة من الكتاب والسنة أو مما أرشد إليه الكتاب والسنة من أدلة. ولذلك وجب الأخذ به عقائدياً لا مصلحياً. فعقيدة الإسلام تعتبر أن المال لله وحده وهو الذي استخلف بني الإنسان فيه، فصار لهم بهذا الاستخلاف العام حق ملكيته، وهو الذي أذن للفرد بحيازته فصار له بهذا الإذن الخاص ملكيته بالفعل. وبناءً عليه فإن التصرف بالملكية مقيّد بإذن الشارع، سواء أكان تصرفاً بالإنفاق أم تصرفاً بتنمية الملك. ولذلك تمنع المعاملات والعقود والشركات المخالفة للشرع مثل الربا والغبن الفاحش والاحتكار والقمار وشركات الأموال؛ أي الشركات المساهمة العامة التي تطرح ما ينبغي أن يكون رأسمال الشركة للمتاجرة به كسلعة يجري تداولها في البورصات. أما سياسة الاقتصاد في الإسلام فهي مبنية على أساس إشباع الحاجات لكل فرد باعتباره إنساناً يعيش في مجتمع معين، وعلى كسب الثروة لتوفير ما يشبع الحاجات، وقائمة على فكرة واحدة هي تسيير الأعمال بالأحكام الشرعية ومنفذة من كل فرد بدافع تقوى الله، وبالتنفيذ من قبل الدولة بالتوجيه وبالتشريع. بخلاف الرأسمالية التي ترى أن الدولة لا يجب أن تتدخل في الحياة الاقتصادية لأنها سوف تكون عائقاً لتراكم رأس المال ونموه، فالدولة في الإسلام توجه وتراقب المعاملات المالية والنقدية والتجارية والزراعية والصناعية، بحكم رعايتها المباشرة لشؤون الناس وتنفيذاً للأحكام الشرعية. فالدولة مثلاً تقوم على رعاية المزارعين وتوجههم وفق ما تتطلبه السياسة الزراعية التي تحقق استغلال الأرض على أعلى مستوى من الإنتاج، كما تُشرف الدولة على الشؤون الصناعية إشراف رعاية، وتتولى مباشرة الصناعات التي تتعلق بما هو داخل في الملكية العامة.

والخلاصة، فإن المشكلة الاقتصادية في الإسلام هي توزيع الأموال والمنافع أي السلع والخدمات على جميع أفراد الرعية، وتمكينهم من الانتفاع بها، بتمكينهم من حيازتها ومن السعي لها. أما سياسة الاقتصاد في الإسلام فتقوم على أساس ضمان إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً وضمناً تمكينهم من إشباع حاجاتهم الكمالية على أكبر قدر مستطاع. إن أفكار الإسلام وأحكامه عن الاقتصاد من أكثر الأفكار والأحكام التي ستقلب واقع الحياة الاقتصادية رأساً على عقب في العالم الإسلامي وفي العالم بأسره بمجرد تطبيقها. ورغم أنه لا يوجد اليوم للإسلام والمسلمين دولة تطبق الإسلام ومع ذلك نجد أن بعض مفكري الغرب وساسته يطالبون بتبني بعض معالجات وأحكام الإسلام الاقتصادية لإنقاذهم من الأزمة الخانقة التي وضعتهم فيها الرأسمالية فكيف يكون الحال عندما يكون الإسلام موضع التطبيق العملي. إن هذا هو السبب الذي جعل قادة الدول الرأسمالية في أميركا وأوروبا يتنادون للاجتماع بسرعة بقصد وضع خطط الطوارئ والحلول القريبة والبعيدة للأزمة حتى لا يفقد الناس في الغرب ثقتهم في الرأسمالية وحتى لا يزداد المسلمون ثقة في دينهم وفي قدرته على معالجة شؤون حياتهم وفي تحريرهم من أفكار الكفر في المال والاقتصاد والسياسة.



## ورقة عمل حول الأزمة المالية\*

وضِعاً للأُمور في نصابها، وأمام هذه الأزمة التي أصابت الأمة الإسلامية فأهدرت مئات المليارات من الدولارات، وهي لا تزال في بدايتها، ومع تداعي مختلف دول العالم لعقد المؤتمرات من أجل مواجهتها، فإننا وبعد إدراك واقع هذه المشكلة العالمية نقدم تصورنا هذا المستمد من الأحكام الشرعية لعلاج تداعيات هذه الأزمة على بلاد المسلمين، وإنه وإن كان هذا العلاج مؤقتاً إلا أنه كفيل بتلافي سلبيات هذه الأزمة والتأسيس للسير فيما يجب أن يكون عليه حال اقتصاد بلاد المسلمين مقدمة لاستكمال ما هو مطلوب منا شرعاً لوحدة تلك البلاد ورفع راية الإسلام فوقها وتطبيق أوامر الله والانتهاز عما نهى عنه.

ونحن هنا لسنا بصدد البحث عن أسباب الأزمة المالية وتفصيل أثر تلك الأسباب، وإن كان لا بد من أن نجمل القول أن الأزمة لم تكن ناجمة عن قضية الرهن العقاري، وإنما كانت أزمة الرهن العقاري ناشئة عن سياسات اقتصادية سارت بحسبها الإدارات الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث لم تكن تلك السياسات التي ارتكزت على النظرة الاستعمارية وبسط السيطرة والنفوذ مفصولة عن فلسفة الفكر الرأسمالي؛ أي فكر المذهب "الفردية" أو "الحر" عن الحياة واعتناقه لعقيدة فصل الدين عنها. وعليه فإننا كمسلمين مطالبون بالالتزام بأوامر الله تعالى ونبذ ما سواها، ومقدمة للتخلص من آثار الأزمة المالية وخطوة واثقة نحو الهدف المطلوب، فإنه ينبغي المباشرة بما يلي:

**أولاً:** أن يتم تأميم البنوك بشكل كامل على أن تستمر في تسيير أعمالها مع إلغاء "الفوائد" على كافة القروض وإلغاء "فوائد" الودائع والحسابات الجارية؛ لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

فالنقود مخزن للقيمة، ولا يصح للبنوك أن تبيع النقود أو تأخذ الأجرة عليها، فالنقود لا تنتج نقوداً باعتبارها ليست سلعة بل هي مقياس للمنفعة التي في السلعة والجهد، وهي تعبير عن تقدير المجتمع للسلع والجهود.

وبتأميم البنوك تحصر الدولة النقود بها إصداراً وإقراضاً وتفرض الانضباط واستبعاد أعمال الإحتيال

\* نقدم هذه الورقة للمسلمين وللفعاليات الاقتصادية التي تعقد في العالم بعامة وبلاد المسلمين بخاصة للبحث في سبل مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، ونطلب من كل قادر على إيصالها للمؤتمرات والفعاليات الاقتصادية والمؤثرين أن يعتبر إيصال هذه الورقة جهد يقدمه من أجل استنقاذ المسلمين وحفظ ثروات بلادهم ورفعة دينهم.

والتلاعب بالكتل النقدية وتدفع الناس للاستثمار في المشاريع الإنتاجية وعدم الركون لإنتاج النقود لنقود.

والفرصة مواتية بعد المصائب التي نتجت عن "الفوائد" وإثقال كاهل الناس بها والتلاعب في إنتاج المال لتوفر الكتل النقدية بين أيدي المديرين التنفيذيين للبنوك، نعم الفرصة مواتية ليس لشراء جزء من أصول البنوك أو عرض شراء نصف تلك الأصول لصالح الدولة كما فعلت بعض الدول، بل لشراء أصولها كلها.

**ثانياً:** أن يتم وقف تداول الأسهم والسندات في البورصات لفترة تجري فيها الدولة ترتيبات لتأميم كافة الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصة ويشمل ذلك أسهم الشركات المحلية فقط على أن يتم شراء الأسهم حسب آخر الأسعار التي عرضت فيها أو حسب قيمة عادلة يقدرها خبراء السوق. كما تقوم الدولة بوقف إصدار السندات وترد ثمن السند الأسمي لكل من يتقدم لإعادته دون رد "الفوائد" مهما بلغت.

أ- الشركات القائمة على استخراج واستثمار الأموال التي من طبيعتها أن تكون ملكية عامة مثل استخراج المعادن الخام ومنها البترول والصناعات القائمة عليها، وهذه الشركات يبقى الإشراف عليها بيد الدولة لصالح الأمة؛ لأن ثروات الأمة في باطن الأرض أو ظاهرها من المعادن هي ملك للأمة ولا يصح استثمار فئة من الناس بها، والدولة هي التي تشرف على ذلك كله.

ب- الشركات القائمة على مصالح الرعاية للناس من مثل الكهرباء والبريد والطرق والمستشفيات والمدارس التي لا يوجد في المنطقة المعينة غيرها. الخ، وهذه كذلك تبقى بيد الدولة وضمن ملكيتها؛ لأن كل تلك المصالح ينبغي أن ترعى شؤون الناس فيها من قبل الدولة.

ج- ما تبقى من الشركات الأخرى فيتم إعادة عرضها للبيع من قبل شركاء قادرين على إدارتها بجهدهم وأموالهم وحدهم أو بمشاركة الدولة أو تبقى مالا للدولة تديره لمصلحة خزنتها، إلا الشركات التي تقوم على أعمال محرمة مثل شركات التأمين فيجري حلها وتصفية أصولها.

وتنتهي بانتهاك الشركات المساهمة مهزلة المتاجرة بما كان ينبغي أن يكون من رأسمال المشارك في الشركات المساهمة، حيث غدت تلك المساهمات سلعة تباع وتشتري ويضارب عليها، وأصبحت كذلك ملاذاً لأعمال النصب والاحتيال وإلحاق المآسي بكثير من حملة الأسهم. والأهم من ذلك كله التخلص من شركات الأموال "الشركات المساهمة العامة" باعتبار بطلان عقودها حتى لو أفتى بذلك بعض العلماء والمتأولون، ولسنا هنا بصدد مناقشة شرعيتها ضمن هذه الورقة.

ولما كانت رأس الحربة التي نفذت في صدر الاقتصاد العالمي ومنه اقتصاد بلاد المسلمين قد سقيت بسم "الفوائد" الربوية القاتل، ورمى بها دهاقنة البورصات، ولذلك فإن العلاج وإن كان مرأفياً حسابات الكثيرين إلا أنه هو العلاج الناجع.

**ثالثاً:** تصدر الدول مرسوماً يقضي بمنع "الفوائد" الربوية على القروض ومنع فروع للمصارف والشركات المساهمة الأجنبية في الدولة، ومنع إنشاء البورصات للمتاجرة بالأسهم والسندات الخارجية تحت طائلة العقوبات الزاجرة. كما تمتنع الدولة عن دفع "الفوائد" على ديونها، وبذلك ينتهي التعامل

بالـ"فوائد" الربوية، ويجري وقف استنزاف أموال الموازنات فيما يسمى بخدمة الدين المتعلق بدفع "الفوائد" الربوية، وعليه فإنه ينبغي تحديد بدائل لتسديد الديون على الدول بناءً على ما يلي:

- أ- جدولة فترات السداد باتفاقيات خاصة مع المقرضين.
  - ب- في حال امتناع بعض الدول المقرضة عن التسوية يجري التفاوض على إنهاء تلك الديون مع تلك الدول إذا كان يوجد بها استثمارات لبعض بلاد المسلمين مقابل جزء من تلك الاستثمارات.
  - ج- في حال عدم وجود استثمارات وتعذر إيجاد تفاهات مع تلك الدول المقرضة يجري دفع تلك الذمم من قبل بعض بلاد المسلمين التي تمتلك فوائض واعتبار ما يدفع أشبه بحال الاستثمارات التي ذابت خلال الأزمة مع فارق أنها تدفع لصالح المسلمين.
- ولأن الأزمة بدأت بإدخال العالم إلى حالة الركود؛ ولأنه يخشى من انخفاض الواردات الاستهلاكية للسوق الأميركي ما بين ١٥-٢٠٪ على الأقل وبخاصة مع التأكيد على التراجع الشديد للتدفق المالي المتوجه للاستثمار في أميركا؛ لذلك فإن انهيار الدولار أو ضعفه الشديد في أحسن الأحوال سيكون وارداً وعليه فإنه ينبغي:

١- فك ارتباط العملة المحلية بالدولار فوراً، والارتكاز إلى سلة عملات مؤقتاً تحاشياً لخسائر مرتقبة نتيجة إمكانية انهيار سعر الدولار في أي وقت، ريثما يجري بناء أرصدة الاحتياطي من الذهب والفضة لتكون هي الاحتياطي الذي يمثل قوة ذاتية وليس ورقاً مطبوعاً غير مغطى بالذهب أو الفضة، وبذلك يكون الانتقال المؤقت لسلة العملات هو من قبيل التقاط الأنفاس والاستنقاذ العاجل، وليس من قبيل الاعتماد على عملات أخرى كاحتياطي لعملتنا المحلية التي يجب أن تركز إلى قاعدتي الذهب والفضة.

٢- دعوة العالم بكل الوسائل للعودة إلى قاعدة الذهب لإعادة ربط العملات به مما سينتج عنه التخلص من الاستعمار النقدي الأميركي للعالم، واستقرار أسعار الصرف، وتنشيط التجارة الخارجية بين الدول، وتسخير وسائل الإعلام بشكل نشط لترويج العودة لقاعدتي الذهب والفضة.

٣- ومن أجل بناء أرصدة من الذهب والفضة فإننا نقترح الآتي:

- أ- يطلب من الدول أن تدفع ثمن صادراتنا لها بالذهب والفضة ويجري قبول جزء من عملات تلك الدول بمقدار ما يلزمنا للتعامل معها.

ب- يجري إغراء الدول التي تحتاج بضائعنا بالأسعار المخفضة مقابل الدفع بالذهب والفضة.

ج- حال تعذر الدفع بالذهب والفضة من قبل الدول التي تحتاج بضائعنا يمكن إجراء صفقات مقايضة للحصول على بضائع تحتاجها بلاد المسلمين من تلك الدول.

د- يجري التخلص من الدولارات بخاصة والعملات الورقية الأخرى بالدفع للدول التي نحتاج إلى بضائع منها لبلاد المسلمين ولم تتخذ قراراً بعد للسير حسب قاعدتي الذهب والفضة.

هـ- العمل على إغراء الدول الأخرى غير الطامعة في بلادنا على السير في اعتماد قاعدة الذهب والفضة، وذلك عن طريق تمكينهم من أخذ ما يلزمهم من المواد الخام وبخاصة البترول على أن تسدد فيما بعد إما بمقايضتها ببضائع أو بالذهب والفضة دون أية "فوائد" ربوية على مهلة



التسديد .

**رابعاً:** المباشرة بسحب الودائع والأرصدة الموجودة خارج بلاد المسلمين أو في البنوك والمؤسسات المصرفية التابعة لها، وبخاصة الودائع والأرصدة الموجودة في البلاد الطامعة في بلاد المسلمين، وأن يجري التصرف فيها كالاتي:

١- تمويل إنشاء الصناعات الثقيلة التي حُرمت منها ولا تزال بلاد المسلمين كصناعة المحركات والطائرات وصناعة الأسلحة ومصانع الآلات وغيرها من الصناعات .

ونظراً لإمكانية امتناع الدول الطامعة في بلادنا عن مساعدتنا في إنشاء صناعات ثقيلة قد حرمتها عليهم ابتداءً فلا مانع من إغراء الدول غير الطامعة في بلادنا بالأموال وبالتسهيلات التي لا تتعارض مع الأحكام الشرعية من أجل المباشرة في بناء تلك الصناعات، إضافة لمقايضة ما يلزمنا من تقنيات من الدول الطامعة بالسلع والخامات التي تحتاجها من أجل صناعاتها بشكل ملح .

٢- تمويل الأبحاث العلمية اللازمة للتصنيع في بلاد المسلمين ولتطوير الزراعة وغيرها من الأبحاث المتعلقة بنقل التكنولوجيا .

٣- إنشاء وتمويل الصناعات المتوسطة والاستهلاكية بما يسد حاجات بلاد المسلمين .

٤- تمويل كل ما يلزم بلاد المسلمين تنفيذاً لسياسة اكتفائية (اكتفاء ذاتي) تمنع حاجتهم لغيرهم، وبخاصة إذا باشر المسلمون وحدهم في العودة لقاعدتي الذهب والفضة أو حالة حدوث حصار لبلادهم .

ولللخروج السريع من الركود الاقتصادي وتحويل ذلك الركود إلى نمو فإنه ومع توفر السيولة بمقادير عالية نتيجة سحب الاستثمارات وإمكانية بيع مواد خام وأهمها النفط، فإنه ينبغي رفع الإنفاق الحكومي على الشكل التالي:

أ- زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي على المنتجات المحلية بخاصة بغية تنشيط الصناعة والزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى .

ب- التوسع بالإقراض من غير "فوائد" ربوية لإنشاء المشاريع الإنتاجية الزراعية والصناعية وغيرها .

ج- الإنفاق على مشاريع في القطاعات التي تعاني من البطالة .

د- إنفاق الدولة لإعطاء الناس أموالاً على شكل إعطيات لتنشيط القوة الشرائية بغية زيادة نمو الانتاج في قطاعاته المختلفة .

هذا هو ما نراه لعلاج تداعيات هذه الأزمة على بلاد المسلمين آملين أن يلتفت المسلمون إلى ما يملكونه من قوى وإمكانات تمكنهم من تنفيذ ذلك، والسير العملي لتطبيق أحكام الشرع في الاقتصاد والحكم وعلاقات المجتمع الأخرى لترجع هذه الأمة تحمل من جديد مشعل نور الهداية ليبدد ظلام الكفر والشقاء الذي أوصلت الحضارة الغربية العالم إليه .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾





## النظام الاقتصادي\*

- المادة ١١١- سياسة الاقتصاد هي النظرة إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع عند النظرة إلى إشباع الحاجات .  
 فيجعل ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساساً لإشباع الحاجات .
- المادة ١١٢- المشكلة الاقتصادية هي توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعية ، وتمكينهم من الانتفاع بها بتمكينهم من حيازتها ومن السعي لها .
- المادة ١١٣- يجب أن يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً إشباعاً كلياً ، وأن يضمن تمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع .
- المادة ١١٤- المال لله وحده وهو الذي استخلف بني الإنسان فيه فصار لهم بهذا الاستخلاف العام حق ملكيته ، وهو الذي أذن للفرد بحيازته فصار له بهذا الإذن الخاص ملكيته بالفعل .
- المادة ١١٥- الملكية ثلاث أنواع : ملكية فردية ، و ملكية عامة ، و ملكية الدولة .
- المادة ١١٦- الملكية الفردية هي حكم شرعي مقدر بالعين أو المنفعة يقتضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه .
- المادة ١١٧- الملكية العامة هي إذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين .
- المادة ١١٨- كل مال مصرفه موقوف على رأي رئيس الدولة واجتهاده يعتبر ملكاً للدولة ، كأموال الضرائب والخراج والحزبية .
- المادة ١١٩- الملكية الفردية في الأموال المنقولة وغير المنقولة مقيدة بالأسباب الشرعية الخمسة وهي :
- أ - العمل .
  - ب - الإرث .
  - ج - الحاجة إلى المال لأجل الحياة .
  - د - إعطاء الدولة من أموالها للرعية .
  - هـ - الأموال التي يأخذها الأفراد دون مقابل مال أو جهد .
- المادة ١٢٠- التصرف بالملكية مقيد بأذن الشارع ، سواء أكان تصرفاً بالإنفاق أم تصرفاً بتنمية الملك . فيمنع

\* هذه المواد جزء من مواد الدستور الذي وضعه حزب التحرير للدولة الإسلامية التي يسعى لإيجادها في معترك الحياة ، وقد أوردنا هذه المواد المتعلقة بالنظام الاقتصادي ليرى من يدعي أن الإسلام لا يحوي نظاماً اقتصادياً تعالج فيه المشاكل الناجمة عن الناحية الاقتصادية ، وليبصر المسلمون عظمة التشريع الإسلامي المتعلق بالنظام الاقتصادي وغيره من أنظمة الحياة ، وللملاحظ أن هذا الدستور معد منذ ما يقرب نصف قرن وينتظر من المسلمين أن يضعوه موضع التطبيق .

- السرف والترف والتقتير، وتمنع الشركات الرأسمالية والجمعيات التعاونية وسائر المعاملات المخالفة للشرع، ويمنع الربا والغبن الفاحش والاحتكار والقمار وما شابه ذلك.
- المادة ١٢١-** الأرض العشرية هي التي أسلم أهلها عليها وأرض جزيرة العرب، والأرض الخراجية هي التي فتحت حرباً أو صلحاً ما عدا جزيرة العرب. والأرض العشرية يملك الأفراد رقيبتها ومنفعتها. وأما الأرض الخراجية فرقيبتها ملك للدولة ومنفعتها يملكها الأفراد، ويحق لكل فرد تبادل الأرض العشرية، ومنفعة الأرض الخراجية بالعقود الشرعية، وتورث عنهم كسائر الأموال.
- المادة ١٢٢-** الأرض الموات تملك بالأحياء والتحجير، وأما غير الموات فلا تملك إلا بسبب شرعي كالإرث والشراء والإقطاع.
- المادة ١٢٣-** يمنع تأجير الأرض للزراعة مطلقاً سواء أكانت خراجية أم عشرية، كما تمنع المزارعة. أما المساقاة فجازة مطلقاً.
- المادة ١٢٤-** يجبر كل من ملك أرضاً على استغلالها، ويعطى المحتاج من بيت المال ما يمكنه من هذا الاستغلال. وكل من يهمل الأرض ثلاث سنين من غير استغلال تؤخذ منه وتعطى لغيره.
- المادة ١٢٥-** تتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء هي:
- أ - كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلدة.
- ب - المعادن التي لا تنقطع كمناجم البترول.
- ج - الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار.
- المادة ١٢٦-** المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية. إلا أن المصنع يأخذ حكم المادة التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد.
- المادة ١٢٧-** لا يجوز للدولة أن تحول ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة.
- المادة ١٢٨-** لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها.
- المادة ١٢٩-** يجوز للدولة أن تحمي من الأرض الموات ومما هو داخل في الملكية العامة لأية مصلحة تراها من مصالح الرعية.
- المادة ١٣٠-** يمنع كنز المال ولو أخرجت زكاته.
- المادة ١٣١-** تجبى الزكاة من المسلمين، وتؤخذ على الأموال التي عين الشرع الأخذ منها من نقد وعروض تجارة ومواش وحبوب، ولا تؤخذ من غير ما ورد الشرع به. وتؤخذ من كل مالك سواء أكان مكلفاً كالبالغ العاقل أم غير مكلف كالصبي والمجنون. وتوضع في باب خاص من بيت المال، ولا تصرف إلا لواحد أو أكثر من الأصناف الثمانية الذين ذكرهم القرآن الكريم.
- المادة ١٣٢-** تجبى الجزية من الذميين، وتؤخذ على الرجال البالغين إذا كانوا يحتملونها، ولا تؤخذ على

النساء ولا على الأولاد.

**المادة ١٣٣-** يجبى الخراج على الأرض الخراجية بقدر احتمالها، وأما الأرض العشرية فتجبى منها الزكاة على الناتج الفعلي.

**المادة ١٣٤-** تستوفى من المسلمين الضريبة التي أجاز الشرع استيفاءها لسد نفقات بيت المال، على شرط أن يكون استيفاؤها مما يزيد على الحاجات التي يجب توفيرها لصاحب المال بالمعروف، وأن يراعى فيها كفايتها لسد حاجات الدولة، ولا تؤخذ من غير المسلمين ضريبة مطلقاً، ولا يحصل منهم مال إلا الجزية.

**المادة ١٣٥-** كل ما أوجب الشرع على الأمة القيام به من الأعمال وليس في بيت المال القيام به فإن وجوبه ينتقل على الأمة، وللدولة حينئذ الحق في أن تحصله من الأمة بفرض الضريبة عليها. وما لم يجب على الأمة شرعاً القيام به لا يجوز للدولة أن تفرض أي ضريبة من أجله، فلا يجوز أن تأخذ رسوماً للمحاكم أو الدوائر أو لقضاء أي مصلحة.

**المادة ١٣٦-** لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإن ذلك موكول لرأي رئيس الدولة واجتهاده.

**المادة ١٣٧-** واردات بيت المال الدائمة هي الفياء كله، والجزية والخراج، وخمس الركاز، والزكاة. وتؤخذ هذه الأموال دائماً سواء أكانت هنالك حاجة أم لم تكن.

**المادة ١٣٨-** إذا لم تكف واردات بيت المال الدائمة لنفقات الدولة فإن لها أن تحصل من المسلمين ضرائب، ويجب أن تسير في تحصيل الضرائب على الوجه التالي:

أ - لسد النفقات الواجبة على بيت المال للفقراء والمساكين وأبن السبيل وللقيام بفرض الجهاد.

ب - لسد النفقات الواجبة على بيت المال على سبيل البدل كنفقات الموظفين وأرزاق الجنود وتعويضات الحكام.

ج - لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق دون بدل كإنشاء الطرقات واستخراج المياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات.

د - لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه الضرورة كحادث طراً على الرعية من مجاعة أو طوفان أو زلزال.

**المادة ١٣٩-** يعتبر من الواردات التي توضع في بيت المال الأموال التي تؤخذ من الجمارك على ثغور البلاد، والأموال الناتجة من الملكية العامة أو من ملكية الدولة، والأموال الموروثة عن من لا وارث له.

**المادة ١٤٠-** نفقات بيت المال مقسمة على ست جهات هي:

أ - الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة بصرف لهم من باب الزكاة. فإذا لم يوجد مال في باب الزكاة لا يصرف لهم شيء.

ب - الفقراء والمساكين وأبن السبيل والجهاد والغارمين إذا لم يوجد في باب أموال الزكاة مال صرف لهم من واردات بيت المال الدائمة، وإذا لم يوجد لا يصرف للغارمين شيء. وأما الفقراء والمساكين وأبن السبيل والجهاد فتحصل ضرائب لسد نفقاتهم ويقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد.

ج - الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند فإنه يصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكف مال بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات ويقترض لأجلها في حالة خوف الفساد.

د - المصالح والمرافق الأساسية كالطرق والمساجد والمستشفيات والمدارس يصرف عليها من بيت المال فإذا لم يكف ما في بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات.

هـ - المصالح والمرافق الكمالية يصرف عليها من بيت المال فإذا لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل.

و - الحوادث الطارئة كالزلازل والظوفان يصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يقترض لأجلها المال في الحال ثم يسدد من الضرائب التي تجمع.

المادة ١٤١ - تضمن الدولة إيجاد الأعمال لكل من يحمل التابعة.

المادة ١٤٢ - الموظفون عند الأفراد والشركات كالموظفين عند الدولة في جميع الحقوق والواجبات، وكل من يعمل بأجر موظف مهما اختلف نوع العمل أو العامل. وإذا اختلف الأجير والمستأجر على الأجرة يحكم أجر المثل. أما إذا اختلفوا على غيرها فيحكم عقد الإجارة على حسب أحكام الشرع.

المادة ١٤٣ - يجوز أن تكون الأجرة حسب منفعة العمل، وأن تكون حسب منفعة العامل، ولا تكون حسب معلومات الأجير، أو شهاداته العلمية، ولا توجد زيادات سنوية للموظفين بل يعطون جميع ما يستحقون من أجر سواء أكان على العمل أم على العامل.

المادة ١٤٤ - تضمن الدولة نفقة من لا مال عنده ولا عمل له، ولا يوجد من تجب عليه نفقته. وتتولى إيواء العجزة وذوي العاهات.

المادة ١٤٥ - تعمل الدولة على تداول المال بين الرعية، وتحول دون تداوله بين فئة خاصة.

المادة ١٤٦ - تعالج الدولة تمكين كل فرد من الرعية من إشباع حاجاته الكمالية، وإيجاد التوازن في المجتمع على الوجه التالي:

أ - أن تعطي المال منقولاً أو غير منقول من أموالها التي تملكها في بيت المال، ومن الفيء وما شابهه.

ب - أن تقطع من الأراضي العامرة من لا يملكون أرضاً كافية. أما من يملكون أرضاً ولا يستغلونها فلا تعطيه وتعطى العاجزين عن الزراعة مالا لتجعل لديهم القدرة على الزراعة.

ج - تقوم بسداد ديون العاجزين عن السداد من مال الزكاة ومن الفيء وما شابهه.

- د - تعطي المحتاج وغير المحتاج من أموال الملكية العامة حسب ما تراه مؤدياً للمتكمين من إشباع الحاجات الكمالية، ولايجاد التوازن.
- المادة ١٤٧- تشرف الدولة على الشؤون الزراعية ومحصولاتها وفق ما تتطلبه السياسة الزراعية التي تحقق استغلال الأرض على أعلى مستوى من الإنتاج.
- المادة ١٤٨- تشرف الدولة على الشؤون الصناعية برمتها، وتتولى مباشرة الصناعات التي تتعلق بما هو داخل في الملكية العامة.
- المادة ١٤٩- التجارة الخارجية تعتبر حسب تابعة التاجر لا حسب منشأ البضاعة، فالتجار الحريون يمنعون من التجارة في بلادنا. إلا بإذن خاص للتاجر أو للمال. والتجار المعاهدون يعاملون حسب المعاهدات التي بيننا وبينهم، والتجار الذين من الرعية يمنعون من إخراج ما تحتاجه البلاد من المواد ومن إخراج المواد الإستراتيجية، ولا يمنعون من إدخال أي مال يملكونه.
- المادة ١٥٠- لجميع أفراد الرعية الحق في إنشاء المختبرات العلمية المتعلقة بكافة شؤون الحياة، وعلى الدولة أن تقوم هي بإنشاء هذه المختبرات.
- المادة ١٥١- يمنع الأفراد من ملكية المختبرات التي تنتج مواد تؤدي ملكيتهم لها حتماً إلى ضرر على الأمة أو على الدولة قد نص الشرع على تحريمه.
- المادة ١٥٢- توفر الدولة جميع الخدمات الصحية مجاناً للجميع ولكنها لا تمنع استئجار الأطباء، ولا بيع الأدوية.
- المادة ١٥٣- يمنع استغلال واستثمار الأموال الأجنبية في البلاد، كما يمنع منح الامتيازات لأي أجنبي.
- المادة ١٥٤- تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي.
- المادة ١٥٥- نقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما.
- ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزانة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة.
- المادة ١٥٦- يمنع فتح المصارف منعاً باتاً، ولا يكون إلا مصرف الدولة، ولا يتعامل بالربا ويكون دائرة من دوائر بيت المال. ويقوم بإقراض الأموال حسب أحكام الشرع، وبتسهيل المعاملات المالية والنقدية.
- المادة ١٥٧- الصرف بين عملة الدولة وبين عملات الدول الأخرى جائز كالصرف بين عملتها هي سواء بسواء، وجائز أن يتفاضل الصرف بينهما إذا كانا من جنسين مختلفين على شرط أن يكون يد بيد، ولا يصح أن يكون نسيئة. ويسمح بتغيير سعر الصرف دون أي قيد ما دام الجنسان مختلفين، ولكل فرد من أفراد الرعية أن يشتري العملة التي يريدتها من الداخل والخارج وإن يشتري بها دون أي حاجة إلى إذن عملة أو غيره.

## الحكم الشرعي في التعامل بالبورصة

كثر الحديث هذه الأيام عن البورصة وعن أعمالها، وأخذ كثير من المسلمين يسأل عن الحكم الشرعي في التعامل بالبورصة من حيث البيع والشراء، وبخاصة بعد الخسائر الجسيمة التي لحقت بأسواق المال المحلية والعالمية، وحرصاً منا على بيان الحكم الشرعي للعموم في هذا الموضوع فإننا نقول:

إن بورصة الأوراق المالية والبضائع تقوم بأكثر من عمل، فهي بورصة تباع فيها السندات والأسهم، وتباع فيها أيضاً السلع حاضرة وأجلة، وتباع فيها العملات.

أما بيع السندات سواء أكانت حكومية أم تصدرها هيئة أم شركة فهي قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وهذه القروض تكون الحكومة أو الهيئة أو الشركة التي أصدرتها ضامنة لها، فتدفع فائدة سنوية محددة، سند مثلاً بمائة وله فائدة سنوية عشرة، فلو فرضنا أن شركة من الشركات هي التي أصدرت السندات فإنها في نهاية العام — قبل توزيع الأرباح على المساهمين — تخرج الزيادة الربوية للمقترضين، وما تبقى يوزع على المساهمين، فإذا لم تريح الشركة أخذت من أصولها، وإذا أفلست الشركة دخل أصحاب السندات مع الدائنين، والمساهمون لا يأخذون شيئاً إلا بعد الديون.

ومن هذا الواقع يتبين أن السندات هي قروض بزيادة مقابل الزمن، وهذا هو ربا الديون وهو حرام. هذا بالنسبة للسندات، أما بالنسبة للأسهم فإن السهم جزء من كيان الشركة المساهمة غير قابل للتجزئة وليس هو جزءاً من رأس مالها. وأوراق الأسهم هي بمثابة ورقة تسجيل في هذه الحصّة وقيمتها ليست واحدة وإنما تتغير حسب أرباح الشركة أو خسارتها، وهذا الربح أو الخسارة ليس واحداً في كل السنين فقد يختلف أو يتفاوت. فالأسهم إذن لا تمثل رأس المال المدفوع عند تأسيس الشركة وإنما تمثل رأس مال الشركة حين البيع، أي في وقت معين، فهي كورقة النقد يهبط سعرها إذا كانت سوق الأسهم منخفضة ويرتفع حين تكون سوق الأسهم مرتفعة، وتنخفض قيمة الأسهم حين خسارة الشركة وترتفع حين ربحها. فالسهم بعد بدء الشركة بالعمل انسلخ عن كونه رأس مال وصار ورقة مالية لها قيمة معينة ترتفع وتنزل حسب السوق بحسب أرباح الشركة وخسارتها أو بحسب إقبال الناس عليها وإدبارهم عنها، فهو سلعة تخضع للعرض والطلب. والحكم الشرعي في الأوراق المالية هو أنه يُنظر فيها، فإن كانت سندات تتضمن مبالغ من المال الحلال كالنقد الورقي الذي له مقابل من الذهب أو الفضة يساويه أو ما شاكل ذلك فإن شراءها وبيعها يكون حلالاً لأن المال الذي تتضمنه حلال، وإن كانت سندات تتضمن مبالغ من المال الحرام كسندات الدين التي يستثمر فيها المال بالربا وكأسهم البنوك أو ما شاكل ذلك فإن شراءها وبيعها يكون حراماً لأن المال الذي تتضمنه مال حرام. وأسهم شركات المساهمة هي سندات تتضمن مبالغ مخلوطة من رأس مال حلال ومن

ربح حرام، في عقد باطل ومعاملة باطلة، دون أي تمييز بين المال الأصلي والربح، وهي في نفس الوقت سند بقيمة حصّة من موجودات الشركة الباطلة، وقد اكتسبت هذه الموجودات بمعاملة باطلة نهى الشرع عنها فكانت مالاً حراماً، فتكون أسهم شركة المساهمة متضمنة لمبالغ من المال الحرام. وبذلك صارت هذه الأوراق المالية التي هي الأسهم مالاً حراماً لا يجوز بيعها ولا شراؤها ولا التعامل بها.

أما بورصة السلع والبضائع فهي تشمل كثيراً من أنواع السلع المختلفة، كالمعادن من مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد وغيرها، وكالحبوب بأنواعها من مثل القمح والشعير والأرز وغيرها، وكالنفط والمشتقات البترولية بأنواعها، وغير ذلك من السلع، وهناك أنواع من البرص تباع سلعاً حاضرة بحيث أن الإنسان يشتري ويتسلم السلعة ويدفع الثمن، وهناك برص أخرى تباع بالأجل سواء كان الأجل يتعلق بالسلعة أم بالثمن.

والحكم الشرعي في معاملات بورصة السلع أن يطبق عليها أحكام البيع في الإسلام فإن انطبقت عليها جاز التعامل، وإن خالفتها في أي نوع منها حرم التعامل معها.

وبعد مراجعة واقع المعاملات التي تحدث في البورصة تبين ما يلي:

**أولاً:** إن العقود الآجلة التي تجري في هذه السوق ليست في معظمها بيعاً حقيقياً، ولا شراء حقيقياً، لأنه لا يجري فيها التقابض بين طرفي العقد فيما يشترط له التقابض في العوضين أو في أحدهما شرعاً.

**ثانياً:** إن البائع في هذه المعاملات غالباً ما يبيع ما لا يملك من سندات قروض وأسهم وعمليات وبضائع، على أمل شرائه من السوق وتسليمه في الموعد، دون أن يقبض الثمن عند العقد كما هو الشرط في بيع السلم.

**ثالثاً:** إن المشتري في هذه المعاملات غالباً ما يشتري ما اشتراه لآخر قبل قبضه، والآخر يبيعه أيضاً لآخر قبل قبضه. وهكذا يتكرر البيع والشراء على الشيء ذاته قبل قبضه إلى أن تنتهي الصفقة إلى المشتري الأخير، الذي قد يريد أن يتسلم المبيع من البائع الأول، الذي يكون قد باع ما لا يملك، أو أن يحاسبه على فرق السعر في موعد التنفيذ، وهو يوم التصفية، بينما يقتصر دور المشتريين والبائعين — غير الأول والأخير — على قبض فرق السعر في حالة الربح، أو دفعه في حالة الخسارة، في الموعد المذكور، كما يجري بين المقامر تماماً.

وعلى الرغم من حدوث مثل هذه المعاملات في البورصة فإنه لا يعني أن جميع المعاملات تحدث على ذلك النحو، لذلك كان من الواجب التحري في إدراك واقع المعاملات التي تجري فيها حتى يمكن إعطاء الحكم الشرعي في كل واحدة منها. ومن أراد أن يدخل بورصة السلع ليشتري، فليشتري بالسعر الحال، أما أن يشتري في موعد التصفية ولا سلعة تقبض، ولا ثمن يقبض، فهذا حرام ويخالف الحكم الشرعي.

أما بورصة العملات فإنها تعامل بمعاملة النقود وتجرى عليها أحكام التعامل النقدي، لتحقق الثمنية فيها، والإصلاح عليها أثماناً للسلع والخدمات، لذلك تنطبق أحكام الصرف على معاملات بيع العملات في البورصة، وعملية الصرف هي بيع عملة بنفس العملة أو بيع عملة بعملة أخرى، وهي جائزة؛ لأن الصرف في مبادلة مال بمال من الذهب والفضة، إما بجنسه مماثلة وإما بغير جنسه مماثلة ومفاضلة، ويجري الصرف في النقد كما يجري في الذهب والفضة، غير أن ذلك يكون يبدأ بيد ولا بدّ، وعيناً بعين ولا بدّ، متفاضلين



ومتماثلين وزناً بوزن وجزافاً بجزاف ووزناً بجزاف في كل ذلك . هذا إذا كان الصرف بين نقدين متخالفين ، أما إن كان الصرف في نقد من جنس واحد فلا يصح إلا متماثلاً ولا يصح متفاضلاً ، فبيع الذهب بالذهب ، سواء أكان دنانير أو حلياً أو سبائك أو تيراً ووزناً بوزن عيناً بعين يداً بيد ، لا يحل التفاضل بذلك أصلاً ، وكذلك تباع الفضة بالفضة دراهم أو حلياً أو نقاراً ووزناً بوزن عيناً بعين يداً بيد ، ولا يجوز التفاضل في ذلك أصلاً ، فالصرف في النقد الواحد جائز ، ويشترط أن يكون مثلاً بمثل يداً بيد عيناً بعين ، والصرف بين نقدين جائز ولا يشترط فيه التفاضل ، وإنما يشترط أن يكون يداً بيد وعيناً بعين ، ودليل جواز الصرف قوله عليه الصلاة والسلام : ﴿بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد﴾ ، وعن عبادة بن الصامت قال : ﴿نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب والورق بالورق والبُرُّ بالبُرِّ والشعير بالشعير والتمر بالتمر إلا مثلاً بمثل يداً بيد ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر يداً بيد كيف شئنا﴾ ، وعن مالك بن أوس الحدثان أنه قال : "أقبلتُ أقول : من يصترف الدراهم؟ فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب : أرنا ذهبك ، ثم جئنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك ، فقال عمر بن الخطاب : كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿الورق بالذهب ربا ، إلا هاء وهاء ، والبُرُّ بالبُرِّ ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء﴾ ، فلا يجوز بيع الذهب بالفضة إلا يداً بيد ، فإذا افترق المتبايعان قبل أن يتقبضا فالصرف فاسد ، قال عليه السلام : ﴿الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء﴾ .

ويشترط أن يقبض المتصارفان في المجلس ومتى انصرف المتصارفان قبل التقابض فلا بيع بينهما ؛ لأن الصرف بين الأثمان بعضها ببعض والقبض في المجلس شرط لصحته ، قال صلى الله عليه وسلم : ﴿الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء﴾ ، وقال عليه السلام : ﴿بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد﴾ ، ونهى النبي عن بيع الذهب بالورق ديناً ، ونهى عن أن يباع غائب منها بناجز ، ولذلك كان لا بد من التقابض في المجلس ، فإن تفرقا قبل التقابض بطل الصرف لفوات شرطه ، وإن قبض البعض ثم افترقا بطل فيما لم يقبض وفيما يقابله من العوض ، وصح فيما قبض وفيما يقابله من العوض ، لجواز تفريق الصفقة ، فلو صارف رجل آخر ديناراً بعشرة دراهم وليس معه إلا خمسة دراهم لم يجز أن يتفرقا قبل قبض العشرة كلها ، فإن قبض الخمسة وافترقا بطل الصرف في نصف الدينار وصح فيما يقابل الخمسة المقبوضة ، لجواز تفريق الصفقة في البيع ، فإذا استقرض من مصارفه أو غيره وأتم به صرفه فجائز ، ما لم يكن عن شرط في الصفقة ، فإن كان عن شرط في الصفقة لم يجز .

وما ينطبق على الذهب والفضة كنقد ينطبق على سائر العملات ، إذ يشترط في جواز عملية الصرف التماثل فيما اتحد جنسه مع القبض في نفس مجلس العقد ، ويشترط القبض في نفس مجلس العقد فيما اختلف جنسه بغض النظر عن وجود التماثل أو عدمه .

ومن يريد التعامل ببيع العملات في البورصة عليه التأكد من حصول القبض في نفس المجلس ، فإن كان يحصل فالصرف جائز وإلا فلا . والمقصود بالمجلس ؛ أي مجلس العقد وهو الحال الذي يكون فيه البائع والمشتري من حيث المباشرة في البيع والشراء ، وسواء تحققت المباشرة بالمشافهة أو بالمراسلة والكتابة أو ما شاكل ذلك وينطبق عليها وسائل الاتصال الحديثة كالتليفون والانترنت . الخ ، فإنها تندرج تحت مسمى مجلس العقد .